

هيئة الإعداد

الأستاذ الدكتور / محمد زيدان إبراهيم

أستاذ المحاسبة المالية- كلية التجارة – جامعة المنوفية

Email: Mohamedzedan_4@yahoo.com

محمد عبدالمنعم أبوالسعود زايد

باحث ماجستير – كلية التجارة – جامعة المنوفية

Email: Mohamed.zaied@Egypttechnology-eg.com

أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فى ضوء المؤشر المصرى لمسئولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية

إعداد

الأستاذ الدكتور/ محمد زيدان إبراهيم

أستاذ المحاسبة المالية – كلية التجارة - جامعة المنوفية

محمد عبد المنعم زايد

باحث ماجستير- كلية التجارة – جامعة المنوفية

ملخص الدراسة :

استهدفت الدراسة البحث عن أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، بالتطبيق على عينة حكومية مكونة من ٨ شركات من الشركات المدرجة فى المؤشر المصرى للمسئولية الاجتماعية والمستمرة خلال فترة الدراسة ، خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ باستثناء عام ٢٠١١ نظرا لعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى فى مصر بسبب أحداث ٢٥ يناير ، واقتصرت الدراسة على تناول أثر كلاً من الملكية الادارية، تركيز ملكية الافراد، ملكية المؤسسات، تشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج مؤداها وجود تأثير سلبى ذو دلالة إحصائية للملكية الادارية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وجود تأثير سلبى ذو دلالة إحصائية لتركيز ملكية الافراد على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وجود تأثير إيجابى ذو دلالة إحصائية لملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وجود تأثير إيجابى ذو دلالة إحصائية لتشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الكلمات المفتاحية: هيكل الملكية ، المسؤولية الاجتماعية للشركات، الملكية الادارية، ملكية المؤسسات ، تركيز الملكية، تشتت الملكية، المؤشر المصرى لمسئولية الشركات .

Abstract:

This study aimed to investigate the effect of the ownership structure on the level of disclosure of social responsibility, based on judicious sample consisting of 8 companies listed in the Egyptian index of social responsibility and continuous during the period of study 2009–2013 except 2011 due to political and economic instability in Egypt, as a result of the events of January 25 .The study was limited to dealing with the effects of managerial ownership, the concentration of ownership of individuals, the ownership of institutions, the dispersion of ownership at the level of disclosure of social responsibility. Several results were arised, Firstly negative impact of statistical significance of managerial ownership on the level disclosure of corporate social responsibility, Secondly negative impact of statistical significance of concentration of the ownership of individuals on the level disclosure of corporate social responsibility, The Third conclusion there is a statistically significant positive impact of institutions ownership on the level of disclosure of corporate social responsibility (CSR), The Fourth conclusion there is a positive effect of statistical significance To divest ownership on the level of disclosure of corporate social responsibility.

Keywords: Ownership structure, corporate social responsibility, mangerial ownership, institutional ownership, concentration ownership, dispersion ownership, the Egyptian Corporate Responsibility Index.

القسم الأول

الإطار المنهجي للبحث

١/١ مقدمة :

لقد حظى موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات فى الآونة الأخيرة اهتمام العديد من الجهات سواء الاكاديميين أوالجهات المهنية أومنظمات الاعمال ، نظراً لأن نجاح واستمرار الشركات لم يعد قاصراً على تحقيق الربح بمعناه الضيق فى الأجل القصير ، وإنما يمتد نجاح واستمرار الشركات فى بيئات الاعمال وفق العديد من الأبعاد الاخرى والتي يشكل البعد الاجتماعى لها أحد أهم هذه الأبعاد ، حيث إن الشركات تستمد قوتها وشرعيتها من المجتمع الذى تعمل فيه ، ولا شكك أن ردود الفعل الإيجابية نحو الدرو الاجتماعى للشركة تساهم فى نجاح واستمرارية الشركات ، حيث تسمح لهم بتحقيق العديد من المزايا التنافسية مما ينعكس إيجابياً على أرباح هذه الشركات .

ولقد اتضح أن أحد أهم الأسباب الرئيسية لانهييار العديد من الشركات العالمية هو قصور مستوى الافصاح والشفافية فى التقارير المالية ، ولعل أحد أوجه القصور هذه هى القصور فى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ولا شك أن اتجاه الشركات للتوسع فى الافصاح المحاسبى وبخاصة الإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية يساهم فى تحسين جودة التقارير المالية ، ومن ثم ترشيد القرارات الاقتصادية وبخاصة قرارات الاستثمار والائتمان ، كما يساهم قيام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية فى تحقيق العديد من المنافع ، وتتمثل أهم تلك المنافع فى انخفاض تكاليف التقاضى التى قد تواجهها الشركات ، انخفاض تكاليف الحصول على التمويل الخارجى ، وانعكاس ذلك الاداء الاجتماعى على زيادة الحصة السوقية للشركة .

ونتيجة لهذا الدور الهام الذى تلعبه المسؤولية الاجتماعية للشركات وخاصة بعد إصدار البورصة المصرية لمؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات فى عام ٢٠١٠ ، اتجهت الانظار نحو البحث عن الآليات التى يمكن أن تساهم فى تدعيم المسؤولية الاجتماعية للحفاظ على حقوق الاجيال القادمة ، ومن المتوقع أن يكون لنمط هيكل ملكية الشركات باعتباره أحد آليات الحوكمة تأثير على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة فى البيئة المصرية.

٢/١ مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الرئيسية للبحث فى قصور مستوى الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية فيما يتعلق بمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، حيث لم يعد نجاح الشركة واستمرارها قائماً على فكرة تحقيق الربح وتعظيم ثروة الملاك ، وإنما ينطوى على العديد من الأبعاد الاجتماعية التى يجب على الشركة أن تراعيها مثل حماية البيئة المشاركات الاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى ، حيث إن الشركات تسمتد شرعيتها من المجتمع الذى تعمل فيه. ونظراً لزيادة الاهتمام فى هذه الآونة بموضوع المسؤولية الاجتماعية وبخاصة بعد تردى الأوضاع الاقتصادية فى مصر فى الآونة الأخيرة ، مما اثار الاهتمام بالبحث عن أحد الآليات التى يمكن أن يكون لها تأثير على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتتمثل هذه الآلية فى نمط هيكل الملكية فى الشركات المصرية ، إلى أى مدى يمكن أن يكون شكل هيكل الملكية له تأثير على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات فى مصر.

وفى ضوء ماسبق يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤلات التالية:

- ١- هل يوجد تأثير للملكية الادارية على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ؟
- ٢- هل يوجد تأثير لدرجة تركيز ملكية الأفراد على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ؟
- ٣- هل يوجد تأثير لملكية المؤسسات على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ؟
- ٤- هل يوجد تأثير لتشتت الملكية على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ؟

٣/١ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى دراسة وتحليل أثر هيكل الملكية على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات فى مصر ، ويمكن تحقيق ذلك الهدف من خلال الآليات التالية:

- ١- دراسة وتحليل أثر الملكية الادارية على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- ٢- دراسة وتحليل أثر تركيز ملكية الافراد على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

٣- دراسة وتحليل أثر هيكل ملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

٤- دراسة وتحليل أثر تشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

٤/١ أهمية البحث:

يمكن تناول أهمية البحث وفق التقسيم التالي:

(أ) الأهمية العلمية:

- ١- تتبع أهمية هذا البحث من الأهمية التي يحتلها الإفصاح في الأدب المحاسبي بصفه عامه والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بصفه خاصة ، حيث اتجهت العديد من الدول المتقدمه إلى الاهتمام بموضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الآونة الاخيرة.
- ٢- يستمد هذا البحث أيضًا أهميته من المشاكل التي يعالجها الإفصاح المحاسبي بصفة عامة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بصفة خاصة حيث اتجه الفكر المحاسبي المعاصر إلى معالجة مشاكل الفساد المالي والإداري من خلال تحسين مستوى الإفصاح والشفافيه ، ويلعب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية دور كبير في ذلك.
- ٣- تناول إحدى المجالات البحثية الحديثه ، والتي تندر بها الكتابات في البيئه العربيه بصفة عامه والبيئه البحثية المصرية بصفة خاصة ، وبيئه الأعمال موضع الدراسة والتحليل ، بالشكل الذي يساهم في مزيد من التواصل مع الحركة البحثية العالمية.

(ب) الأهمية العملية:

- ١- تقييد نتائج هذا البحث العديد من الجهات مثل المستثمرين ، والمقرضين ، وغيرهم من الجهات الأخرى ، مما يساهم في ترشيد قراراتهم .
- ٢- تقييد نتائج هذا البحث الشركات المصرية في معرفة مستوى المسؤولية الاجتماعية لديها ومقارنتها بالشركات الأخرى ، ومن ثم معرفة مدى تميزها بين الشركات في تدعيم المسؤولية الاجتماعية.
- ٣- تقييد نتائج هذا البحث الجهات الحكومية ، وبخاصة واضعي السياسات الاستثمارية ، والقوانين ، حيث تساهم تلك النتائج في إعادة صياغة السياسات الاستثمارية بما يتلائم

مع أفضل أنواع هياكل الملكية تأثيراً على مستوى الإفصاح على المسؤولية الاجتماعية مما يساهم في دعم التنمية الاجتماعية في مصر .

٤- يمثل هذا البحث أهمية لأسواق المال ، لوضع مزيد من الضوابط والحوافز التي تشجع على تدعيم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفقاً لأثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، مما يؤدي إلى رفع كفاءة أسواق المال .

٥- تفيد نتائج هذا البحث الجهات الدولية في تقييم البعد الاجتماعي للشركات المصرية ، والتعرف على مدى تصحيح المسار لتلك الشركات وفقاً لنتائج البحث لدعم المسؤولية الاجتماعية أم لا؟ ، مما يساهم في تحسين التصنيف الدولي لمصر ، ومن ثم جذب المزيد من الاستثمارات ، والحصول التمويل اللازم بأقل تكلفة .

٥/١ فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه ، يسعى البحث إلى التحقق من صحة الفروض الرئيسية التالية:

الفرض الأول : "لا يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات"

الفرض الثاني : "لا يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لتركز ملكية الأفراد على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات"

الفرض الثالث : "لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات"

الفرض الرابع : "لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لتشنت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات"

٦/١ حدود البحث:

تتضمن حدود البحث الفئات التالية :

(أ) حدود فنية:

- ١- لايتناول البحث هيكل الملكية الأجنبية ، هيكل ملكية العائلات ويقتصر على تناول الملكية الإدارية، تركيز ملكية الافراد ، وملكية المؤسسات ، تشتت الملكية ، ويرجع إختيار تلك الأنواع من هياكل الملكية إلى طبيعة أنواع الملكية فى شركات عينة الدراسة حيث تعتبر هذه الأنماط من الملكية المسيطرة على عينة الدراسة.
- ٢- يقتصر تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى الإفصاح الذى يتم حسابه وفقاً لمؤشر S&p/EGX30، دون التطرق لأى أساليب اخرى .
- ٣- لايتناول البحث مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لكل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية على حدا وإنما يعتمد على التقييم الإجمالى لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الكلى.

(ب) حدود مكانية:

تحدد حدود الدراسة المكانية بالشركات المدرجة فى مؤشر المسؤولية الاجتماعية المصرى والمستمرة فى المؤشر خلال فترة الدراسة ، والتي تعمل فى القطاع غير المالى دون التطرق لغيرها من شركات.

(ج) حدود زمنية:

الاقتصار على سلسلة زمنية لتجميع بيانات الدراسة خلال الفتره من ٢٠٠٩-٢٠١٣ باستثناء عام ٢٠١١ نظراً لعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر فى ظل ثورة ٢٥ يناير، دون التطرق لغيرها من فترات، وليس لهذه الفترات دلالة سوى الحاجة إلى أن تتضمن فترة التحليل عامين قبل ثورة يناير وعامين بعد ثورة يناير لمعرفة تطور الأداء الاجتماعى للشركات قبل وبعد الثورة ، وكذلك تتضمن هذه المدة الزمنية فترة قبل إصدار المؤشر المصرى للمسؤولية الاجتماعية عام ٢٠١٠ ، وفترة بعدها عام ٢٠١٢، ٢٠١٣.

٧/١ منهج البحث:

تحقيقاً لأهداف الدراسة سوف يتم إجراء البحث بالإعتماد على التكامل بين كلا من المنهج الاستقرائي وذلك من خلال القيام بالإطلاع واستقراء الدراسات العلمية السابقة التي تناولت موضوع البحث والإعتماد على المنهج التاريخي النقدي في ترتيب وعرض تلك الدراسات وكذلك الإعتماد على المنهج الاستنباطي في بناء الفروض واختبارها ثم إستخلاص النتائج .
وقد ساهمت هذه المناهج في صياغة الخطوات المنهجية التالية:

(١) الإعتماد على المنهج الاستقرائي في دراسة وتحليل الجهود البحثية السابقة في موضوع البحث.

(٢) الإعتماد على المنهج التاريخي النقدي في ترتيب وعرض تلك الجهود البحثية السابقة.

(٣) الإعتماد على المنهج الاستنباطي في بناء الفروض واختبارها .

(٤) إستخلاص النموذج المقترح لصياغة تأثير هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

(٥) إستخدام ذلك النموذج في التحقق من أهداف البحث.

٨/١ تنظيم البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه ، تم تنظيم البحث كالتالي:

القسم الاول: الإطار المنهجي للبحث.

القسم الثاني : الجهود البحثية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بهيكل الملكية.

القسم الثالث: المسؤولية الاجتماعية في الفكر المحاسبي وعلاقتها بهيكل الملكية.

القسم الرابع: دراسة تطبيقية لأثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

النتائج ، والتوصيات ، الابحاث المستقبلية المقترحة.

القسم الثانى

الجهود البحثية ذات الصلة بالمسئولية الاجتماعية

وعلاقتها بهيكل الملكية

تناولت العديد من الدراسات السابقة الاهتمام بموضوع المسئولية الاجتماعية للشركات ، وهياكل الملكية ، إلا أنه تلاحظ وجود ندرة فى الاهتمام بالعلاقة بينهما ، وعلى ذلك يتناول البحث فى هذا القسم أهم الدراسات التى تناولت تلك المتغيرات وكذلك الدراسات التى تناولت العلاقة بينهما ، ويمكن تناول تلك الدراسات وفقاً للبعد البيئى ، حيث يشكل ذلك البعد أحد الأبعاد الهامة فى تناول تلك الدراسات ، ويمكن تناولها كالتالى:

▪ الدراسات بالبيئة المصرية.

▪ الدراسات بالبيئة العربية بخلاف المصرية.

▪ الدراسات بالبيئة الاجنبية.

أولاً: الدراسات بالبيئة المصرية:

يمكن تناول أهم الدراسات المتعلقة بالبيئة المصرية التى اهتمت بكلاً من هيكل ملكية الشركات ، المسئولية الاجتماعية للشركات ، والعلاقة بينهما ، وذلك على النحو التالى:

تناولت دراسة (إسماعيل ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٧٥-٢١٤) دراسة العلاقة بين تركيز الملكية وكلاً من الأداء والهيكل المالى والعلاقات المتبادلة بينهم لحل مشاكل الوكالة ، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على عينة مكونه من ٣٠ بنكاً من البنوك التجارية العاملة فى مصر ، خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير موجب لتركز الملكية على الهيكل المالى ، وكذلك تأثير موجب للهيكل المالى على كلاً من تركز الملكية والأداء ، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير محدود للأداء على كلاً من تركز الملكية والديون .

وتناولت دراسة (عفيفى ، ٢٠١١ ، ص ص ١٥٧-٢٤٣) دراسة العلاقة بين أنماط هياكل الملكية وجودة الأرباح ، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٣٤ شركة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية ، خلال الفترة من

٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨ ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة ذات دلالة بين الملكية الادارية وجودة الأرباح وتفسر الدراسة تلك النتيجة في ضوء فرض تقارب المصالح ، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة بين الملكية الفردية وجودة الأرباح وتفسر الدراسة ذلك في ضوء فرض التحصين ، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة موجبة ولكنها غير دالة بين الملكية المؤسسية والتداول الحر وجودة الأرباح ، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيداً من الدراسات حول تلك العلاقة في ضوء أبعاد أخرى وتغيرات جديده.

كما تناولت دراسة (سعد الدين ، ٢٠١٣ ، ص ص ٤٠٨-٤٨٢) تحليل العلاقة بين خصائص الشركات ومدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات كأحد الإتجاهات الحديثه للإفصاح المحاسبى ، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على عينة مكونة من ١٤ شركة من الشركات المدرجة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات ، خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى الإفصاح الاجتماعى لشركات عينة الدراسة وتفسر الدراسة ذلك إلى الخوف من تحقيق ضرر بالوضع التنافسى ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كلا من (حجم الشركة ، الربحية، الرافعة المالية) ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، بينما لا توجد علاقة لكلاً من جنسية الشركة وعمر الشركة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى للنشاط على نوعية الإفصاح الاجتماعى للشركات ، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعى لدى الشركات بأهمية الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، كما أوصت بضرورة توحيد الإفصاح الاجتماعى للشركات المدرجة بالبورصة .

وفى نفس السياق هدفت دراسة (مليجى ، ٢٠١٤ ، ص ص ١-٨١) إلى التعرف على مستوى الإفصاح المحاسبى عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك فى البيئة المصرية وتحديد أهم محددات ذلك النوع من الإفصاح ، ودراسة وتحليل تأثير الإفصاح المحاسبى عن المسؤولية الاجتماعية على أداء وسمعة البنوك ، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٣٦ بنكاً من جميع البنوك العاملة فى مصر ، خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ ، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فى البنوك العاملة فى البيئة المصرية ، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود تأثير موجب ذو دلالة معنوية لكلاً من (حجم البنك ، ربحية البنك ، متداد نشاط البنك ، جودة ممارسة الحوكمة ، هيكل الملكية) على

مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، كما توصلت الدراسة الى وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أداء البنوك وسمعة البنوك ، وأوصت الدراسة بضرورة إصدار معيار محاسبي ينظم المسؤولية الاجتماعية ، وزيادة الوعي المجتمعي والمؤسسي بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وتناولت دراسة (Abdel Razek ,2014, pp 93-98) دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وحوكمة الشركات-دراسة ميدانية على مصر ، وذلك بالاعتماد على استقصاء تم توزيعه على فئات مختلفة من المهتمين ، وتشكلت عينة الدراسة من ١٧ من المهنيين ، ٢٣ من الاكاديميين ، ٩ من طلاب الدراسات العليا ، وتوصلت الدراسة إلى أن آليات الحوكمة المتمثلة في كلاً من جودة المراجعة الداخلية ، لجنة المراجعة ، هيكل مجلس الادارة ، هيكل الملكية ، تؤثر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

كما تناولت دراسة (Abobakr and Elgiziry ,2015 ,pp 1-14) تأثير خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على الرافعة المالية للشركات ، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٣٦ شركة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية ضمن انشط خمسين شركة بالبورصة المصرية ، خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة بين كلاً من (هيكل ملكية المؤسسات ، هيكل ملكية القطاع الحكومي) و الرافعة المالية للشركات ، بينما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة بين كلا من (حجم مجلس الادارة ، وجود سيدات في مجلس الإدارة ، تركز الملكية) والرافعة المالية للشركات ، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الشركات المصرية مازالت تعاني من ضعف آليات الحوكمة لديها مقارنة بالشركات في الدول النامية .

وتناولت دراسة (Wahba and Elsayed ,2015,pp 1-12) دراسة الأثر غير المباشر للأداء المالي على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وهيكل الملكية ، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على الشركات المدرجة في مؤشر المسؤولية الاجتماعية في البورصة المصرية ، خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ ، وتوصلت الدراسة إلى أن الاداء المالي للشركات يتوسط العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وهيكل ملكية المستثمرين من المؤسسات ، حيث أن المسؤولية الاجتماعية تؤثر على الاداء المالي للشركات سلباً والتي

بدورها تؤثر سلبيًا على المستثمرين من المؤسسات ، وبناءً على ذلك توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الاداء المالي الأفضل (الأسوء) والمسئولية الاجتماعية تؤثر على توجهات المستثمرين من المؤسسات عند إتخاذ القرارات الاستثمارية.

وفى نفس السياق تناولت دراسة (يوسف ، ٢٠١٦ ، ص ص ٣٥٣-٣٩٦) دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات والاداء المالي لتلك الشركات ، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على عينة مكونة من ١٧ شركة من الشركات المدرجة بمؤشر المسئولية الاجتماعية للشركات فى البورصة المصرية ، خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى لمستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات على معدل العائد على الاصول ، بينما لا يوجد تأثير معنوى للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات على معدل التغير فى السعر السوقي للسهم ، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعى المجتمعى بأهمية المسئولية الاجتماعية للشركات ، وضرورة إصدار معيار محاسبى ينظم القياس والافصاح عن المسئولية الاجتماعية .

ثانياً: الدراسات بالبيئة العربية بخلاف المصرية:

يمكن تناول أهم الدراسة المتعلقة بالبيئة العربية بخلاف البيئة المصرية التى إهتمت بكلاً من هيكل ملكية الشركات ، المسئولية الاجتماعية للشركات ، والعلاقة بينهما وذلك على النحو التالى:

تناولت دراسة (جربوع، ٢٠٠٧، ص ص ٤٤-١) التعرف على مدى وجود منظمات أعمال من الشركات والمؤسسات وغيرها متخصصة لممارسة المسئولية الاجتماعية فى قطاع غزة ، بالإعتماد على استقصاء آراء المديرين الماليين ومحاسبين الشركات الفلسطينية ، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية لم تحظى بالقدر الكافى من الإهتمام من جانب الجهات المهنية للمحاسبة والمراجعة فى فلسطين ، كما توصلت الدراسة إلى أن الإطار العام للمسئولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم ولم تتحدد أبعاده ، وأوصت الدراسة بضرورة سن مزيد من القوانين لحماية البيئة ، وضرورة الإهتمام بالمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية من جانب الجهات المهنية والاكاديمية فى فلسطين.

وتناولت دراسة (مصطفى، ٢٠٠٩، ص ص ٢٨٩-٢٧٣) تأثير خصائص هيكل الملكية ، ملكية المؤسسات ، درجة تركيز الملكية على اداء الشركات فى الامارات العربية المتحدة ، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٤٢ شركة من الشركات المدرجة ببورصتى أبو ظبى ودبى ، خلال عام ٢٠٠٧ ، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابى معنوى لدرجة تركيز الملكية على عائد الملاك ، كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة ملكية المؤسسات لها تأثير إيجابى على العائد على حق الملكية ، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول تأثير هيكل الملكية على اداء الشركات الاماراتية فى ظل أنواع أخرى من هياكل الملكية .

وتناولت دراسة (عسيري، ٢٠١١، ص ص ١٧٥-٢١١) البحث عن مدى إفصاح الشركات المساهمه السعوديه عن المسئولية الاجتماعية فى تقاريرها المالية ، بالإعتماد على تحليل محتوى التقارير المالية لشركات الدراسة ، بالتطبيق على عينة مكونة من جميع الشركات المساهمة السعوديه التي يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودى وعددها ١٢٧ ، خلال عام ٢٠٠٨ ، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات السعوديه تفصح بشكل ما عن مسئوليتها الاجتماعية حيث كان معظم ذلك الإفصاح وصفيًا ، كما توصلت الدراسة أيضًا إلى أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية يحتل المرتبة الأولى فى الإفصاح ، وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد إطار فكري لكيفية إفصاح الشركات عن مسئوليتها الاجتماعية.

وتناولت دراسة (Juhmani, 2013, pp 133-148) دراسة العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى الإفصاح الاختيارى للشركات المدرجة فى سوق البحرين للاوراق المالية ، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٤١ شركة من الشركات المدرجة فى سوق البحرين للاوراق المالية ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة بين ملكية كبار الملاك ومستوى الإفصاح الاختيارى ، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين كلاً من (هيكل الملكية الادارية ، هيكل ملكية الحكومة) ومستوى الإفصاح الاختيارى ، كما توصلت الدراسة أيضًا إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة بين كلا من حجم الشركة ، الرافعة المالية ومستوى الإفصاح الاختيارى، بينما لا توجد علاقة بين ربحية الشركة ومستوى الإفصاح الاختيارى.

وتناولت دراسة (الرفاعي، ٢٠١٥، ص ص ١٢٣-١٥٥) تقييم مستوى القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات الصناعية السورية، بالإعتماد على استقصاء آراء كلاً من المحاسبين والمديرين الماليين في الشركات الصناعية السورية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية السورية تدرك أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث إن ذلك ناتج عن ادراك تلك الشركات للجوانب المتعلقة بالبيئة والمجتمع والعاملين والمستهلكين، ولكن هذه الشركات لا تقوم بالإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية ضمن قوائمها المالية، وأوصت الدراسة بضرورة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات، والعمل على إصدار التشريعات والقوانين التي تنظم ذلك.

وتناولت دراسة (Al-Ghamdi and Rhodes, 2015, pp 78-89) البحث عن أثر ملكية العائلات على الاداء المالي للشركات السعودية، وكذلك أثر تركيز الملكية على الاداء المالي لتلك الشركات، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات، بالتطبيق على عينة مكونة من ٧٩٢ شركة في سوق الأسهم السعودية وتمثل هذه العينة إحدى عشر قطاعاً صناعياً مختلفاً، خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين تركيز الملكية على الاداء المالي للشركات مقاساً بالعائد على الاصول، بينما توجد علاقة إيجابية بين تركيز ملكية العائلات والاداء المالي للشركات مقاساً بنموذج Tobin's Q، بينما توجد علاقة قوية بين للشركات الملكية الادارية في شركات العائلات و الاداء المالي مقاساً بالعائد على الاصول او Tobin's Q، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاداء المالي وحجم مجلس الادارة في شركات العائلات.

كما تناولت دراسة (Habbash, 2016, pp 740-754) تقييم مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ودراسة أثر هيكل الملكية وخصائص الشركات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات، بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بلغ حوالي ٢٤%، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كلاً من (هيكل ملكية الحكومة، هيكل ملكية العائلات، حجم الشركة، عمر الشركة) ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بينما توجد علاقة عكسية بين كلاً من (الرافعة المالية، استقلالية مجلس

الإدارة ، ازدواجية المدير التنفيذي ، هيكل ملكية المؤسسات ، ربحية الشركات ، نوع الصناعة) ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية.

وفى نفس السياق استهدفت دراسة (Alshannag et al ,2016,pp 50-64) معرفة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة فى بورصة عمان فى تقاريرها المالية ، بالاعتماد على تحليل محتوى التقارير المالية ، بالتطبيق على عينة مكونة من ١٦٤ شركة من الشركات المدرجة فى بورصة عمان فى القطاع الصناعى وقطاع الخدمات ، خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ ، وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات فى الاردن منخفض حوالى ٣٤% ، بينما توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية خلال فترة الدراسة يزداد من ٢٠١١ الى ٢٠١٤ ، وكانت أكثر جوانب المسؤولية الاجتماعية إفصاحاً فى الشركات الاردنية هى الانشطة الاقتصادية ، بينما كان الإفصاح عن حقوق الانسان أقل مستوى إفصاح شوهذ فى التقارير المالية.

ثالثاً: الدراسات بالبيئة الاجنبية:

يمكن تناول أهم الدراسات المتعلقة بالبيئة الاجنبية التى اهتمت بكلاً من هيكل ملكية الشركات ، المسؤولية الاجتماعية للشركات ، والعلاقة بينهما ، وذلك على النحو التالى:

تناولت دراسة (Ghazalia ,2007, pp251-266) البحث عن أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات فى ماليزيا ، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٨٧ شركة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة الماليزية ، خلال عام ٢٠٠١ ، وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف فى مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بين شركات الدراسة ، كما توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة ملكية الإدارة العليا تؤدي إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، بينما كان ارتفاع نسبة ملكية القطاع الحكومى لتلك الشركات تؤدي الى زيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

وتناولت دراسة (Qu , 2007,pp198-207) التعرف على محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فى دولة الصين باعتبارها أكبر الاسواق الناشئة، من خلال التعرف على أثر كلاً من التوجه نحو اقتصاديات السوق، اللوائح ، هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن

المسئولية الاجتماعية ، بالإعتماد على دراسة ميدانية على عدد ٦٠٠ فندق من الفنادق الموجودة بالصين من خلال استطلاع آراء المديرين لتلك الفنادق ، وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على التوالي هي التوجه نحو السوق يأتي بعد ذلك اللوائح الحكومية ، بينما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود تأثير محدود لهيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

وتناولت دراسة (OH, et al ,2011,pp283-297) التعرف على تأثير الأنماط المختلفة لهيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في كوريا، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على أكبر الشركات المدرجة في كوريا وبلغ عددها ١١٨ شركة ، خلال عام ٢٠٠٦، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكلاً من وهيكل ملكية المؤسسات وهيكل ملكية الاجانب ، وعلى العكس من ذلك توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لهيكل ملكية الادارة العليا على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، كما توصلت الدراسة إلى أن هيكل ملكية المديرين الخارجيين غير مؤثر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وفي نفس السياق تناولت دراسة (Sufian and Zhan ,2013,pp 901-909) دراسة العلاقة بين كلاً من هيكل الملكية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات في بنجلادش ، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على عينة مكونة من ١٣٠ شركة من الشركات غير المالية المدرجة في بورصة بنجلادش ، خلال عام ٢٠١٠، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات ، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتركز الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين كلا من (عدد المساهمين ، هيكل ملكية الاجانب ، حجم مجلس الادارة) ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وتناولت دراسة (Darus et al,2013,pp236-242) البحث عن العوامل المؤثرة على الشركات العامه المدرجة في بورصة الأوراق المالية في ماليزيا للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لها من خلال موقعها على الانترنت في سياق كلاً من نظرية الوكالة والمؤسسات ،

بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على عينة مكونة من ١٢٠ شركة من الشركات المدرجة فى البورصة الماليزية ، خلال الفترة مايو-اكتوبر ٢٠١٠ ، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال مواقعها على الانترنت ، كما توصلت الدراسة الى أن هيكل ملكية العائلات والاجانب أحد العوامل الهامة والمؤثر على إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية على موقعها الالكتروني على الانترنت

وتناولت دراسة (Peak et al ,2013, pp 423-433) دراسة العلاقة بين هيكل الملكية الإدارية والأبعاد المختلفة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لشركات الضيافة الأمريكية ، وتتضمن شركات الضيافة كلاً من الفنادق ، المطاعم ، كازينو ، وتتضمن أهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية فى هذه الدراسة كلاً من المعلومات عن الاداء تجاه الموظفين ، المجتمع، البيئة، المنتجات ، والمعلومات المتعلقة بالفئات المتنوعة الاخرى مثل (السيدات ، المعاقين ، الاقليات ، مجلس الادارة ، رعاية الاطفال والمسنين وغيرهم من الفئات الاخرى) ، وذلك بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٦٨ شركة من شركات الضيافة المدرجة بالبورصة الأمريكية ، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٩ ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين هيكل الملكية الإدارية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموظفين ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ضعيفة بين هيكل الملكية الإدارية والإفصاح عن البعد التنوعى للمسؤولية الاجتماعية الذى يتضمن على سبيل المثال (السيدات ، الاقليات ، المعاقين ، كبار السن وغيرهم من الفئات الاخرى)، بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للملكية الإدارية على الأبعاد الاخرى للمسؤولية الاجتماعية وهى البعد البيئى ، البعد المجتمعى ، بعد المنتجات.

وتناولت دراسة (Kilic et al ,2015, pp357-374) تحليل وتقييم مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فى البنوك العاملة فى تركيا ، وكذلك البحث عن أثر هيكل الملكية ومجلس الإدارة على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٢٥ بنك من البنوك العاملة فى تركيا ، خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ ، وتوصلت الدراسة إلى تحسن مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لتلك البنوك خلال فترة الدراسة ، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابى وذو دلالة لكلاً من)

حجم البنك ، تشتت هيكل الملكية ، تشكيل مجلس الإدارة ، تنوع مجلس الإدارة) على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لتلك البنوك.

وتناولت دراسة (Hu, et al ,2016,pp 183-197) تحديد مدى تأثير الأنماط المختلفة لهيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات فى الصين ، بالإعتماد على نموذج متعدد المتغيرات ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٤٩١ شركة من الشركات المدرجة فى البورصة الصينية فى نهاية عام ٢٠١٠ ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثيرات مختلفة لأنماط هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث توصلت الدراسة إلى الشركات المملوكة للقطاع الحكومى تميل إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وزيادة جودة تقاريرها المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مقارنة بغيرها، كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات الى تزداد فيها ملكية صناديق الاستثمار والملكية الاجنبية والمؤسسات الاخرى تتمتع بمستوى عالٍ من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، كما توصلت الدراسة إلى أن كلا من حجم الشركة ، الربحية، الرافعة المالية يؤثر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الدلالات المستمدة من الدراسات السابقة:

١. زيادة الإهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات فى البيئات المختلفة سواء فى البيئة العربية وبخاصة مصر ، والبيئة الاجنبية.
٢. تتمثل أهم المحددات الرئيسية المؤثرة فى مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وبخاصة البيئة المصرية فى كلاً من حجم الشركة ، الربحية ، الرافعه المالية .
٣. اتفقت معظم الدراسات على وجود تأثير إيجابى للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالى للشركات .
٤. وجود ندرة فى الدراسات التى تناولت العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وبخاصة فى البيئة المصرية ، وعلى العكس من ذلك اتضح لنا وجود إهتمام بدراسة تلك العلاقة فى البيئة الاجنبية.

٥. اختلفت الدراسات التي تناولت أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البيئات المختلفة ما بين وجود تأثير إيجابي وسلبي وفي بعض الأحيان عدم وجود تأثير.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

- بناء على الدلات المستمدة من الدراسات السابقة اتضح لنا وجود فجوة بحثية في البيئة العربية بصفة عامة والبيئة المصرية بصفة خاصة في تناول العلاقة بين هيكل الملكية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وبخاصة بعد إصدار المؤشر المصرى للمسؤولية الاجتماعية عام ٢٠١٠ مما يضيف أهمية للدراسة الحالية .
- كما تتميز هذه الدراسة عن غيرها في أنها تحاول دراسة أثر الأنماط المختلفة لهيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، مثل الملكية الإدارية ، تركيز ملكية الافراد، ملكية المؤسسات متضمنةً كلا من مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص ، تشتت الملكية ، كما أن الفترة الزمنية لتلك الدراسة ٢٠٠٩-٢٠١٣ تغطي فترة قبل ثورة ٢٥ يناير وفترة بعدها مما يعكس تطور الأداء الاجتماعى خلال هذه الفترة ومدى تأثير هيكل الملكية عليه.

القسم الثالث

المسئولية الاجتماعية للشركات فى الفكر المحاسبى

وعلاقتها بهيكل الملكية

تزايد الإهتمام فى الآونة الاخيرة فى معظم دول العالم بمدى وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذى تعمل فيه خاصة فى ظل اقتصاديات السوق الحر ، حيث لم يعد تقييم أى مشروع مقتصر على مقدار ما يحققه من ربح فقط ، وإنما يتضمن أيضاً مدى تحقيق قدر من المسئولية تجاه المجتمع الذى يعمل به.

ويرجع الإهتمام بموضوع محاسبة المسئولية الاجتماعية نظراً للدور الذى تلعبه فى تحقيق التنمية المستدامة ، حيث تنطوى المسئولية الاجتماعية للشركات على العديد من الأبعاد التى يمكن أن تساهم فى تحقيق تلك التنمية، وتتضمن هذه المسئولية مدى محافظة الشركات للبيئة التى تعمل بها من حيث القضاء على التلوث البيئى ، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية ، كما تتضمن المسئولية الاجتماعيه للشركات دورها تجاه الموظفين فيما يتعلق بتوفير مجموعة من الوظائف المختلفة وبناء علاقات جيدة مع موظفيها ، كما يتضمن هذا الدور توفير نوع من المساواة بين الموظفين وبناء علاقات جيدة مع الاتحادات العمالية، كما يمتد دور المسئولية الاجتماعية إلى الشركات مدى احترام الشركات لحقوق الانسان وتحقيق نوع من المشاركة المجتمعية فى العديد من الانشطة المختلفة ، كما تتضمن المسئولية الاجتماعية للشركات مسئوليتها تجاه عملائها بحيث تضمن لهم توفير قدر من الامان فى منتجاتها مما يساهم فى توفير منتج يتمتع بجودة عالية ، والعمل على تجنب السياسات الاحتكارية ومكافحة أى نوع من أنواع الاحتكار ، وكذلك حرص هذه الشركات على إرضاء عملائها.

وبناءً على ذلك يمكن تناول المسئولية الاجتماعية للشركات فى الفكر المحاسبى وعلاقتها بهيكل الملكية وفق النقاط التالية:

- مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات.
- دوافع المسئولية الاجتماعية للشركات.
- أبعاد الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات.
- تكاليف ومنافع الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

- محددات المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- منهجية المؤشر المصرى للمسئولية الاجتماعية.
- العلاقة بين هيكل الملكية والمسئولية الاجتماعية للشركات.

٣/١ مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

اتفقت معظم الدراسات السابقة على زيادة التوجه نحو الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ، وخاصة فى ظل التوجه نحو العولمة واقتصاديات السوق الحر حيث ازداد اهتمام أصحاب المصالح بالمسئولية الاجتماعية للشركات ، وفى إطار تحديد مفهوم محدد للمسئولية الاجتماعية للشركات يمكن القول أنه لا يوجد تعريف محدد لمفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث يختلف ذلك المفهوم باختلاف دوافع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، كما يختلف ذلك المفهوم باختلاف مجال المسؤولية الاجتماعية ، ويمكن تناول أهم التعريفات التى وردت فى الأدب المحاسبى على النحو التالى:

عرف مجلس الأعمال العالمى للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام رجال الأعمال فى المساهمة فى تحقيق النمو الاقتصادى المستدام ، والعمل مع الموظفين وأسره ، والمجتمع المحلى ، والمجتمع ككل لتحسين نوعية حياتهم (Kansal et al 2014, p218).

ويعرفها (الخيال ومفتى ، ٢٠٠٣، ص ٢٥٦) على أنها إلتزام أدبى أو قانونى من قبل الشركات داخل المجتمع الذى تعمل فيه لتحمل مسؤولياتها الاجتماعية من خلال إنفاق جزء من أرباحها لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتقديم خدمات للمجتمع.

ويرى (DeKlerk et al ,2015,p209) أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتكون بشكل أساسى من المعلومات غير المالية المتعلقة بالأثر البيئى والاجتماعى للشركات ، ويكون هذا الإفصاح طواعية من قبل الشركات .

ويرى (Kilic et al ,2015,p 357) أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تشير إلى وجود توازن بين الاهداف المالية وغير المالية للشركات ، والعمل على تحقيق مصلحة المجتمع ككل .

وفيما يتعلق بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وفقاً لمؤشر المسؤولية الاجتماعية المصري ، فقد أكد على ان تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات يكون من خلال الإفصاح الطوعي للشركات عن ممارستها فيما يتعلق بالحوكمة والبيئة والعاملين والمسؤولية الاجتماعية (مركز المديرين المصريين، ٢٠١٠).

وفي ضوء تلك التعريفات السابقة يمكن إستنباط بعض الحقائق فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وهي :

١. أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات هو إفصاح طوعي وليس الزامى، وتنطوى على بعد اخلاقي.
٢. أن المسؤولية الاجتماعية للشركات أحد الآليات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
٣. أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي تحقيق نوع من التوازن بين الاهداف المالية وغير المالية مع تحقيق مصلحة المجتمع.
٤. يتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية العديد من المجالات مثل الحوكمة والبيئة والعاملين والحفاظ على الموارد الطبيعية والمسؤولية الاجتماعية ، ومن ثم يجب التأكيد على أن الإفصاح البيئي هو جزء من المسؤولية الاجتماعية .
٥. أن الشركات تتكبد جزء من أرباحها لتحمل مسؤوليتها الاجتماعية ، حيث يعتبر ذلك الجزء بمثابة التكاليف الاجتماعية للشركة ، إلا أن ذلك يعودى عليها بالعديد من المنافع فى الأجل الطويل.

٣/٢ دوافع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يمكن تفسير أهم الدوافع التي تحث الشركات على القيام بممارسة الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية فى ضوء عدد من النظريات المفسره لذلك ، ويمكن تناولها كالتالى:

١/٣/٢ نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory):

يعرف أصحاب المصالح بانهم أية مجموعه أو شخص له القدره فى التأثير على أعمال المنشأه وكذلك يتأثرون بإنجازات وأعمال المنشأه، حيث إن هذه النظرية تقوم على أخذ احتياجات جميع أصحاب المصالح فى الاعتبار وليس حملة الاسهم فقط،مثل العاملين،العلاء، الموردين

وغيرهم ممن تربطهم علاقة بالشركة ، وتقوم هذه النظرية على افتراض أن جميع أصحاب المصالح أى كانوا أفراد أو جماعت يساهمون فى المشروع من أجل الحصول على منافع ، ولا توجد أولوية لفئة معينة منهم على حساب فئة أخرى ، وتقوم هذه النظرية على أخذ احتياجات هؤلاء جميعا فى الحسبان ، وترفض هذه النظرية فكرة أن المشروع قائم لتعظيم ثروة المالكين فقط، ومن ثم يمكن القول بأن وجود المشروع ليس لخدمة المالكين فقط إنما لخدمة كل من له مصلحة مع الشركة سواء بشكل مباشر او غير مباشر(مارق،٢٠٠٩،ص١٣٧).

ومن هنا يمكن تفسير دافع الشركة فى زيادة مستوى الإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية من خلال هذه النظرية حيث تقوم الشركة بزيادة مستوى الإفصاح عن مسئولياتها الاجتماعية رغبةً منها فى تحسين صورتها من خلال الإستجابة لمتطلبات أصحاب المصالح.

٢/٣/٢ نظرية حوافز الإدارة (Management Incentive Theory):

يمكن تفسير دافع لجوء المديرين إلى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات فى ضوء مجموعه من الحوافز تدفع المديرين لزيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ، ويمكن تفسير تلك الحوافز فى ضوء النظريات التالية:

١/٢/٣/٢ نظرية الوكالة (Agency Theory):

توصف علاقة الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبه شخص معين أو مجموعة من الأشخاص (الأصيل او الوكيل) بأداء بعض الأعمال والخدمات نيابة عنه ، وعلى مستوى الشركة فإن الأصيل هو المالك أو حامل السهم والوكيل هو مدير الشركة .

ويسعى كل طرف من أطراف عقد الوكالة إلى تحقيق أقصى منافع بغض النظر عن الطرف الاخر ، كما أن مصالح كلاً من الطرفين ليس من الضرورى أن تكون متفقه ، حيث أن الوكيل قد يتخذ قرارات لا تتفق مع مصلحة الأصيل ومن هنا تنشأ مشاكل الوكالة ، ونتيجة لذلك تتحمل الشركة تكاليف للتأكد من حسن تنفيذ عقد الوكالة يطلق عليها تكاليف الوكالة ، وتؤثر هذه التكاليف على طرفى الوكالة الأصيل والوكيل(الخيال،٢٠٠٩، ص ص ١١٧-١١٨) .

ومن هنا يمكن أن يكون زيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات دور كبير فى تخفيض مشاكل وتكاليف الوكالة، حيث إن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات يعمل على زيادة الثقة لدى الأصيل حيث إن زيادة

مستوى الإفصاح يعطى إشاره للأصيل بأن الوكيل يقوم برعاية مصالح المالك على أفضل وجه.

ومن هنا يمكن تفسير دافع الشركة فى لزيادة مستوى الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية من خلال هذه النظرية حيث تقوم الشركة فى زيادة مستوى الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية رغبة منها فى تخفيض مشاكل وتكاليف الوكالة .

٢/٢/٣/٢ نظرية إحتياجات رأس المال (Capital Need Theory):

يتمثل دافع اللجوء للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات طبقاً لهذه النظرية إلى الرغبة فى الحصول على الإحتياجات من رأس المال بأقل تكلفة ، حيث يسمح الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بتوفير معلومات كافية للمستثمرين والمقرضين وغيرهم تساعدهم فى تقييم أداء الشركة الاجتماعى ومدى مساهمتها فى الحفاظ على البيئة ، ومن ثم تتمكن هذه الشركات بالحصول على تمويل إضافى بأقل تكلفه.

٣/٢/٣/٢ نظرية الإشاره (Signaling Theory):

وفقاً لهذه النظرية تقوم الشركات الناجحة بإرسال إشارات بواسطة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمستثمرين وأصحاب المصالح لإثبات نجاح الشركة وتميزها عن الشركات الأخرى والعكس فى حالة وجود معلومات غير جيدة لاترغب الشركات فى الإفصاح عنها ، ويمكن القول أن هذه النظرية تعتمد على افتراضين أساسيين يتمثل الفرض الأول فى عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ، ويتمثل الفرض الثانى أنه حتى وإن كان هناك تماثل فى المعلومات فإنها لاتستقبل بنفس الطريقة (العنزى، ٢٠٠٧ ص١٢).

ومن هنا يمكن تفسير دافع لجوء المديرين إلى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات فى ظل هذه النظرية ، حيث يسمح لهم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بإرسال إشارات عن نجاح الشركة وتميز هؤلاء المديرين عن غيرهم فى الشركات الأقل نجاحاً، ومن ثم يمكن القول أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات أحد الوسائل التى تساعد المديرين على إثبات هذا التميز ومن ثم الحصول على المزيد من الحوافز والمكافآت ، كما تساهم هذه الإشارات أيضاً فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، حيث سيقوم الطرف الذى يملك المعلومات بإرسالها إلى الاطراف الأخرى والتى لاتتملك هذه المعلومات ، وبناء على ماسبق تعتبر هذه النظرية مدخلاً أساسياً فى تفسير التوسع فى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الخيال، ٢٠٠٩، ص ١١٩).

٤/٢/٣/٢ نظرية التكاليف السياسية (Political Cost Theory):

تمثل التكاليف السياسيـه أحد الدوافع التي تدفع الشركات إلى الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، حيث ترغب الشركات في تقليل هذا النوع من التكاليف، ومن أمثلة هذه التكاليف الضرائب، تكاليف التنظيم، وطبقاً لهذه النظرية فإن الشركات التي يكون لديها رؤية سياسية وتخضع لمستوى عالي من التكاليف السياسية تميل إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لها بشكل أكبر من أجل تقليل هذه التكاليف، ويظهر ذلك في الشركات الكبيرة مقارنة بالشركات الصغيرة.

٥/٢/٣/٢ نظرية تحليل التكلفة والعائد (Cost-Benefit Analysis Theory):

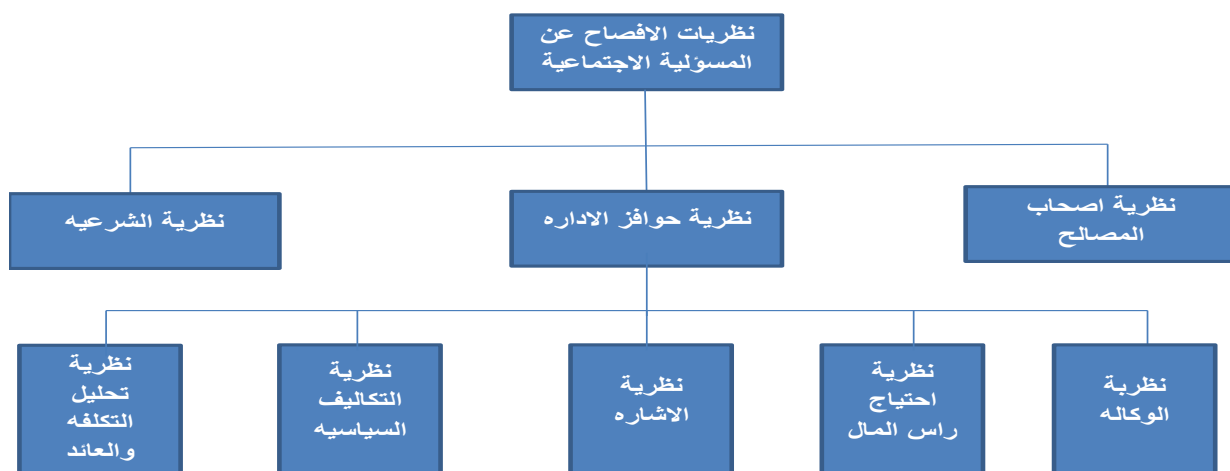
قد يلجأ المديرون إلى ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية طبقاً لنظرية تحليل التكلفة والعائد إذا كانت العوائد المتوقعة من هذا النوع من الإفصاح تفوق تكاليف، ومن ثم يكون ذلك دافعاً قوياً لممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

٣/٣/٢ نظرية الشرعية (Legitimacy Theory):

تقوم هذه النظرية على أساس أن هناك عقداً اجتماعياً بين الشركات والمجتمع الذي تعمل فيه، ويفرض هذا العقد عدداً من التوقعات بأن المجتمع على علم بكيفية إدارة الشركة لعملياتها، وهذه التوقعات من قبل المجتمع ليس ثابتة بل تتغير عبر الزمن، ويتطلب ذلك أن تستجيب الشركة لمتطلبات البيئة التي تعمل بها حيث تكتسب شرعيتها من المجتمع من خلال تبني قضاياها والاستجابة لمطالبها (الخيال، ٢٠٠٩، ص ١١٩).

ومن هنا يمكن تفسير لجوء الشركات للإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية من منظور نظرية الشرعية حيث أن هدف الشركة لا يقتصر على تعظيم أرباح ملاكها فقط إنما هناك عقد اجتماعي بين الشركة والمجتمع تعمل على الوفاء بمتطلبات هذا العقد خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، حيث تقوم الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بمدى مساهمة الشركة في تنمية المجتمع والمحافظة على البيئة مما يساهم في تحسين سمعتها في المجتمع واكتساب شرعيتها منه حيث أن معظم القرارات التي تتخذها الشركة تكون منسجمة مع الأغراض العامة والاجتماعية.

ويوضح الشكل التالي أهم النظريات التي يتم تفسير دوافع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوءها:



المصدر: اعداد الباحث

٣/٣ أبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر:

ينطوى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر على العديد من الأبعاد والتي تعتبر بدورها مجالات لممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث أصدرت البورصة المصرية بالتعاون مع مؤسسة ستاندرز اند بورز مؤشرا للمسؤولية الاجتماعية في مارس ٢٠١٠، ويحتوى هذا المؤشر على عدد من الأبعاد التي تشكل مجالات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ،ويمكن تناول تلك الابعاد كالتالى(مركز المديرين المصريين، ٢٠١٠):

البعد الأول : حقوق الملاك والمساهمين: وينطوى ذلك البعد على عدد من المعلومات التي تأخذها الشركات في الحساب عند الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بحقوق الملاك والمساهمين ، وتتمثل تلك المعلومات فى الاتى :

- الإفصاح عن عدد الأسهم العادية الصادرة.
- محتويات دليل حوكمة الشركات أو دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.
- تعريف لفئات الأسهم المقدمة.

البعد الثاني: بعد مالى وتشغلي: وينطوى ذلك البعد على عدد من المعلومات التى تاخذها الشركات فى الحسابان عند الإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والتشغيلية، وتتمثل تلك المعلومات فى الاتى :

- السياسة المحاسبية للشركة.
- البيانات المالية السنوية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية (المعايير الدولية IFRS – المبادئ المحاسبية المتعارف عليها "الولايات المتحدة الأمريكية").
- توقعات للمكاسب المالية.
- هيكل الإيرادات – كشف يوضح تقديرات الإيرادات لكل بند رئيسي من هيكل الموازنة.
- هيكل ملكية الشركات التابعة.

البعد الثالث: مجلس الإرة والإدارة العليا: وينطوى ذلك البعد على عدد من المعلومات التى تأخذها الشركات فى الحسابان عند الإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بمجلس الإدارة والإدارة العليا، وتتمثل تلك المعلومات فى الاتى :

- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة غير المعلومات الخاصة بالاسم واللقب.
- لجان المجلس أو قائمة بأسماء جميع أعضاء اللجنة القائمة.
- سجل الحضور لاجتماعات المجلس.

البعد الرابع: مكافحة الفساد: وينطوى ذلك البعد على عدد من المعلومات التى تأخذها الشركات فى الحسابان عند الإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بمكافحة الفساد، وتتمثل تلك المعلومات فى الاتى :

- السياسات والإجراءات الخاصة بوجود نظام للبلاغات داخل الشركة و السياسات والإجراءات الخاصة بالتداول بناء على معلومات داخلية.
- المشاركة فى الأحزاب السياسية.
- الإفصاح عن الإجراءات والسياسات المتعلقة بالرشوة والفساد.

البعد الخامس: بعد أخلاقي: وينطوى ذلك البعد على عدد من المعلومات التي تأخذها الشركات في الحساب عند الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بالبعد الأخلاقي ، وتتمثل تلك المعلومات في الآتي :

- نشر تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- الأداء الاجتماعي والبيئي في تحليل عملية اتخاذ القرارات وإدارتها.

البعد السادس: بعد بيئي ومجتمعي: وينطوى ذلك البعد على عدد من المعلومات التي تأخذها الشركات في الحساب عند الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بالبيئة والمجتمع، وتتمثل تلك المعلومات في الآتي :

- انبعاث الغازات الدفيئة مثل أكسيد النيتروجين وأكسيد الكبريت والانبعاثات الأخرى
- وضع أهداف محددة لخفض انبعاثات الغاز .
- إجمالي الكميات المستخدمة من المياه.
- وجود سياسة واضحة فيما يتعلق بالاستثمار في المجتمع.
- المشاركة المجتمعية فيما يخص مبادرات القطاعين العام والخاص نحو تنمية المجتمع المحلي.

البعد السابع: حقوق العاملين: وينطوى ذلك البعد على عدد من المعلومات التي تأخذها الشركات في الحساب عند الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بحقوق العاملين ، وتتمثل تلك المعلومات في الآتي :

- برامج التطوير الوظيفي
- معلومات عن السياسات - القواعد المتعلقة بالرعاية الصحية.
- عدد الإضرابات وعدد الموظفين العاملين.
- عدد العاملين من الجنسين من مجموع القوي العاملة.

البعد الثامن: العملاء وجودة المنتج: وينطوى ذلك البعد على عدد من المعلومات التي تأخذها الشركات في الحساب عند الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بمدى رضا العملاء وجودة المنتج، وتتمثل تلك المعلومات في الآتي :

- وجود عدد من الدراسات الاستقصائية لتقييم رضا العملاء والتي أجريت خلال عام.
- بعض الإجراءات والبرامج التي تدعو للتمسك بالقوانين والمعايير المتعلقة بالاتصالات التسويقية مثل: الإعلان والترويج والرعاية.

▪ وضع آلية لمعالجة شكاوي ومقترحات (المعلومات المرتدة) العملاء.

٣/٤ تكاليف ومنافع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات:

إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مثل أى نوع من أنواع الإفصاح يتضمن تكاليف للقيام بهذا النوع من الإفصاح ، ويتضمن عديد من المنافع التي يمكن أن تعود على المؤسسة من القيام بهذا النوع من الإفصاح ، ويمكن تناول تكاليف ومنافع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كالتالي:

١/٣/٤ تكاليف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

حين نتحدث عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ، يمكن التفريق بين نوعين من التكاليف وهى تكاليف المسؤولية الاجتماعية ، وتكاليف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، ويتم تناول هذين النوعين من التكاليف كالتالى :

١/١/٣/٤ تكاليف المسؤولية الاجتماعية للشركات :

تتمثل تكاليف المسؤولية الاجتماعية فى تلك التكاليف التى تتحملها الشركة فى المشاركة الاجتماعية وكذلك تكاليف الحفاظ على البيئة سواء كان هذا الحفاظ وقاية او ازالة ضرر ، وبصفة عامة تنقسم هذه التكاليف الى نوعين من التكاليف (جمعة وفاطمة ، ٢٠١٦ ، ص ٢٠):

- **تكاليف اجتماعية مباشرة من وجهة نظر المؤسسة :** وهى تلك التكاليف التى تتحملها المنشاه اجباريا او اختياريا للمشاركات الاجتماعية والحفاظ على البيئة ، ولا تعود على المؤسسة بمنفعه مباشرة.

- **تكاليف اجتماعية غير مباشرة من وجهة نظر المجتمع :** وهى عبارة عن قيمة مايتحملة المجتمع من أضرار نتيجة قيام المنشأه بنشاطها ، مثل تلوث الهواء والماء والنفايات التى تنتج من المنشاة من ممارسة نشاطها.

وتتضمن المسؤولية الاجتماعية نوعاً اخر من التكاليف وهى التكاليف المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، ويمكن تقسيم هذه التكاليف الى (صميده، ومحمد، ٢٠١٢، ص ٣٠) :

- **تكاليف مباشرة:** وتشتمل على تكاليف إعداد ومعالجة ونشر المعلومات ، والتكاليف المباشرة يكون من السهل تقديرها ودمجها في تحليل التكلفة والعائد للإفصاح.
- **تكاليف غير مباشرة:** وتتضمن التكاليف الناتجة عن أثر الإفصاحات على قرارات الشركة وأنشطتها ، وتشمل تكاليف التقاضي ، وتكاليف الوضع التنافسي أى إفادة المنافسين بالإفصاح عن المعلومات الخاصة، وتمثل هذه التكاليف مايلحق بالشركة من أضرار تنافسيه نتيجة للإفصاح عن معلومات معينة .

٢/١/٣/٤ منافع المسؤولية الاجتماعية للشركات :

تتمثل المنافع من المسؤولية الاجتماعية فى العوائد التى تعود على الشركة من القيام بمسئوليتها الاجتماعية وكذلك المنافع المتحققه من الإفصاح عن هذا الدور ، وتتمثل أهم هذه المنافع فى الاتى : (سعد الدين، ٢٠١٢، ص ١٦٧):

- تحسين مصداقية الشركة وارتفاع قيمة الاسهم وزيادة عدد المساهمين المرتقبين.
- تحسين علاقة الشركة مع الفئات ذات المصلحه وتقليل التشريعات والقوانين.
- خفض مشاكل الوكالة وخفض حالة عدم التأكد عن الاداء المالى وغير المالى المستقبلى للشركة وموقفها التنافسى.
- سهولة الحصول على تمويل الخارجى.
- زيادة الحصة السوقية فى الاجل الطويل نتيجة تحسين سمعة المنشأة والترويج لها
- تحقيق مركز تنافسى بين مثيلتها من الصناعة نظرا لقدرتها على تحقيق ميزه تنافسية من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- تحقيق وفورات ضريبية، والحصول على تسهيلات حكومية فى تسهيل الاعمال، وتحقيق منافع سياسية اذا كانت الشركة لها ابعاد سياسية .

٣/٥ محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يختلف مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من شركة لأخرى ، حيث يكون هناك إقبال من بعض الشركات لزيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعيه لمستخدميها وهناك بعض الشركات تحجم عن ذلك ، ويتوقف ذلك على مجموعه من المحددات اهمها :

- **مصداقية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية :** يساهم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فى الحد من تناسق المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وكذلك تخفيض

التكاليف المرتبطة برأس المال ، ويتوقف ذلك على مدى مصداقية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لأن مصداقية الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية ليست مضمونه بسبب حوافز المديرين لتحقيق مصالح ذاتيه من خلال هذا الإفصاح ، والمستثمرين يمكن أن يستنتجوا مصداقية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال أى اشارات إدارية إخبارية أخرى (GU and Li,2007,P.771)

- **التكلفة والعائد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية** : يتوقف قرار الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على المنافع المكتسبة من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مقابل التكاليف التي تتحملها الشركة لذلك، فإذا كانت المنافع تفوق التكاليف ، فان ذلك يكون حافزاً للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- **درجة المنافسة بين الشركات** : نظراً لأن التوسع فى الإفصاح بشكل عام قد يؤثر على الوضع التنافسى للشركة ، ويعتبر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أحد صور التوسع فى الإفصاح ، ومن ثم يتوقف قرار الإفصاح على وضع الشركة التنافسى وما اذا كانت هذه المعلومات تضر بالوضع التنافسى ام لا.
- **خصائص الشركات** : من خلال الإطلاع على عدد من الدراسات السابقة اتضح لنا ان مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتأثر بخصائص هذه الشركات مثل حجم الشركة، الربحية ، التسجيل فى بورصات اجنبية ، الرفعة المالية ، عمر الشركة ، القطاع الصناعى الذى تعمل فيه ، هيكل الملكية ، وغيرها من الخصائص الأخرى ، إلا أن هذا التأثير قد يختلف من دولة لاخرى.

٣/٦ منهجية المؤشر المصرى للمسئولية الاجتماعية ESG S&P/EGX :

قامت المصرية بالتعاون مع كل من مركز المديرين المصرى EIoD ومؤسسة ستاندرد آند بورز ببناء مؤشر S&P/EGX ESG ، الثانى والذى يعد على مستوى الأسواق الناشئة، فبعد نجاح إطلاق المؤشر فى الهند S&P/India ESG، تم بناء وتطوير المؤشر للسوق المصرية، ويأتى تدشين البورصة المصرية لهذا المؤشر، فى إطار اهتمامها بالاتجاهات العالمية الحديثة فى مؤشرات أسواق المال، والتي بدأت فى التركيز على معايير التنمية المستدامة، خاصة فى ظل توجه المستثمرين للربط بين المعايير المالية ومعايير الأنشطة غير التقليدية للشركة، كالحفاظ على مستويات أداء بيئي جيد، ومسئولية اجتماعية متميزة للشركة، وإتباعها لمعايير الحوكمة الجيدة. بل إن الاتجاهات الحديثة فى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، أخذت

تركز على أهمية هذه المسؤولية في كونها إحدى الأدوات التي يمكن للشركات أن تستخدمها في إدارتها للمخاطر التي تواجهها (البورصة المصرية ، ٢٠١٠).

وترجع أهمية هذا المؤشر إلى إمكانية ارسال إشارات لأن الشركات في السوق لمصرى تعمل على تدعيم المسؤولية الاجتماعية في مصر ، مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات وبخاصة الاستثمارات الأجنبية.

وحتى يمكن تحديد الشركات المدرجة في مؤشر المسؤولية الاجتماعية وتقييم مسئوليتها الاجتماعية يمر ذلك بمجموعة من المراحل ، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أولاً: معايير اختيار الشركات المدرجة في المؤشر:

يتم اختيار الشركات المدرجة في مؤشر S&P/EGX ESG على تقييم الشركات الموجوده ضمن انشط ١٠٠ شركة في البورصة المصرية ، ويكون ذلك التقييم تقييماً للاداء وفق لمعايير البيئة ، والمسئولية الاجتماعية، والحوكمة ، ومن ثم اختيار أفضل الشركات أداءً وفقاً لتلك المعايير ، حيث يتم اختيار أفضل ٣٠ شركة وفقاً لتلك المعايير، ولتحديد أفضل الشركات أداءً فيما يتعلق بالبيئة ، والمسئولية الاجتماعية والحوكمة ، يتم ذلك من خلال الخطوات التالية (S&P/EGX ESG Index ,2010):

(أ) إجراء تحليل كفي للشركات: يتم إجراء تحليل كفي لأنشط ١٠٠ شركة في البورصة وفقاً للمسموح ومن خلال استقصاءات الرأي المعدة من قبل ستاندرز اند بورز بالإعتماد على منهجية الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالبيئة والمسئولية الاجتماعية والمجتمع ، ويعتمد التحليل فيما يتعلق بالبيئة والمسئولية الاجتماعية على Global Reporting Initiative (GRI)، Global Compact (GC)، واهداف الالفية Millennium Development Goal (MDG) ، بينما يعتمد تقييم معايير الحوكمة بما يتوافق مع السوق المصري.

(ب) إجراء تقييم كمي للشركات: يتم إجراء تقييم كمي لأنشط ١٠٠ شركة في البورصة ، بالإعتماد على مجموعة من المصادر وهي الكتاب السنوي للشركة ، موقع الشركة على الانترنت ، النشرات والقوائم المالية، تقارير إفصاح الشركات بالبورصة المصرية، حيث تاخذ الشركة قيمة ١ في حالة الإفصاح عن احدى النقاط ذات المردود الإيجابي ، بينما

تاخذ الشركة القيمة صفر فى حالة الإفصاح عن إحدى النقاط ذات المردود السلبى، وفى حالة النقاط الإضافية تحصل الشركة على القيمة ٣ إذا كان الإفصاح إيجابياً.

ثانياً: تحديد الوزن النهائى للشركات التى تدرج فى المؤشر:

تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يأخذ فى اعتباره عن تحديد الوزن النهائى للشركة معايير السيولة ورأس المال السوقى ، ولتحديد الوزن النهائى للشركات يمر ذلك بالخطوات التالية:

(أ) المجموع الكمى: تحصل كل شركة من الشركات المائة على مجموع وترتيب كمى وفقاً للإفصاح والشفافية لكلاً من حوكمة الشركات، الممارسات البيئية ، المسئولية الاجتماعية ، يتم حساب القيم لكل عامل من هذه العوامل على حدا ، ثم يتم تحويل هذه القيم الى قيم معيارية ، وبعد ذلك تجمع القيم المعيارية الثلاثة ، ثم ترتب الشركات تنازلياً وفقاً لهذه القيمة المعيارية المجمعة.

(ب) المجموع الكيفى : يتم اختيار الشركات الأعلى وفقاً للتحليل الكيفى ، حيث تتراوح النقاط التى تحصل عليها الشركات فى ذلك التحليل بين ٥ نقاط إلى نقطة واحدة فى حالة الاداء السىء للإفصاح والشفافية ، ومن ثم يكون لكل شركة مجموعة من النقاط تعبر عن ذلك التحليل الكيفى.

(ت) المجموع المركب (المجموع النهائى): يتم الحصول على هذا المجموع من خلال جمع نقاط المجموع الكمى والكيفى للشركة ، ويتم ترتيب الشركات واختيار اعلى ٣٠ شركة وفقاً لذلك المجموع النهائى.

(ث) الوزن النهائى: تحصل كل شركة على وزنها النهائى فى المؤشر والذى يتوقف على مجموع النقاط النهائى الذى تم التوصل اليه فى الخطوة السابقة.

ثالثاً: حساب المؤشر:

يتم حساب المؤشر وفقاً لمنهجية ستاندرز اند بورز فى حساب المؤشرات السوقية ، وخلال يوم الاساس تكون قيمة المؤشر هى مجموع القيمة السوقية للشركات مقسوما على القاسم.

رابعاً: مراجعة المؤشر:

يتم مراجعة المؤشر مرة واحدة في شهر أغسطس من كل عام ، حيث يتم حساب مجموع النقاط النهائى - المجموع المركب مرة واحدة فى العام وذلك لانشط ١٠٠ شركة فى البورصة ، ويتم اجراء مراجعة لاهم الاخبار والاحداث الجوهرية للشركات المدرجة فى المؤشر كل ٣ اشهر ، ويتم استبعاد الشركات ذات السلوك السئ ، او ارتكبت احداث جوهرية سيئة.

٣/٧ العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات:

أدى انفصال الملكية عن الإدارة وتفويض الملاك حق إدارة الشركة إلى مجموعة من المديرين إلى وجود اختلاف جوهري فى المعلومات بين الملاك والمديرين ، ولعل أبرز معلومات الإفصاح التى تؤثر على علاقة المنشأة بالمجتمع هى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ولاشك أن مستوى الإفصاح هذا يختلف باختلاف شكل هيكل الملكية فى الشركة نظراً لاختلاف أهداف كل نوع من أنواع الملاك ، مما قد يؤثر على اختلاف مستوى الإفصاح طبقاً لاختلاف تركيبة الملكية لكل شركة ، حيث إن المؤسسات التى يوجد بها نسبة ملكية ادارية أعلى يختلف مستوى إفصاحها عن الأخرى التى يقل فيها هيكل الملكية الإدارية ، وهكذا قد تؤثر باقى أنماط هيكل الملكية على مستوى الإفصاح بشكل عام وعلى مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بشكل خاص ، ويمكن تناول تلك العلاقات كمايلى وفقاً لما ورد فى الأدب المحاسبى:

١/٣/٧ العلاقة بين الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

تشير الملكية الإدارية إلى نسبة الأسهم المملوكة من الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية إلى إجمالى الاسهم ، ووفقاً لنظرية الوكالة فان الإدارة العليا لها القدرة على التخصيص الأمثل للموارد بين مجموعه كبيرة من أصحاب المصالح ، بالطريقة التى تضمن الحصول على دعم كافى من أصحاب المصالح ، وكذلك وفقاً لنظرية الاشارة فان الإدارة ترغب دائماً فى إرسال اشارات بأنها متميزه ومن ثم قديكون ذلك دافعاً لزيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وعلى العكس من ذلك أيضاً قد لاتميل الإدارة العليا إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بسبب أن التكاليف الاجتماعية قد تفوق المنافع من هذا النوع من الإفصاح .

وفيما يتعلق بعلاقة هيكل الملكية الإدارية بمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الأدب المحاسبي ، أشارت عدد من الدراسات السابقة على سبيل المثال (Ghazalia ,2007, pp251-266) ، (OH, et al ,2011,pp283-297) إلى وجود تأثير سلبي لهيكل الملكية الإدارية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وعلى العكس من ذلك أشارت دراسة (Uwalomwa,2011,pp23-30) إلى وجود أثر إيجابي للملكية الإدارية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

وفي ضوء ماسبق يمكن صياغة الفرض التالي:

"لايوجد تأثير لهيكل الملكية الإدارية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"
٢/٣/٧ العلاقة بين الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

تشير الملكية المؤسسية إلى نسبة الأسهم المملوكة من قبل المؤسسات إلى اجمالي الأسهم ، ويمكن القول أن المؤسسات الاستثمارية حين تتخذ قرار بالاستثمار يكون له اعتبارات اقوى من المستثمرين الأفراد من حيث تقييم الشركات محل الاستثمار ، ولعل جانب المسؤولية الاجتماعية أحد الجوانب الهامة في تقييم تلك الشركات ، ولكن يبقى السؤال الى أى مدى يمكن أن يؤثر هيكل ملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح المسؤولية الاجتماعية ؟

حيث أشارت غالبية الدراسات السابقة على سبيل المثال (Ghazalia ,2007, pp251-266) ، (OH, et al ,2011,pp283-297) ، (Hu, et al ,2016,pp 183-197) إلى وجود تأثير إيجابي لهيكل ملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وفي ضوء ماسبق يمكن صياغة الفرض التالي:

"لايوجد تأثير لملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"

٣/٣/٧ العلاقة بين الملكية العائلية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

تشير الملكية العائلية إلى نسبة الملكية التي ترجع إلى عائلة واحدة ، ويرى الباحث أن الملكية العائلية يكون لها تأثير إيجابي على المسؤولية الاجتماعية وفقا للنظرية السياسية إذا

كانت تلك العائلة لها إهتمام سياسى أو وضع سياسى يكون ذلك دافعا لزيادة مستوى الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية.

وفيما ورد فى الأدب المحاسبى أشارت بعض الدراسات مثل (Habbash,2016,pp740-754) إلى وجود تأثير إيجابى لملكية العائلات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، بينما أشارت بعد الدراسات على سبيل المثال (Rees and Rodionova ,2015,pp184-202) إلى وجود تأثير سلبى لملكية العائلات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وفى ضوء ماسبق يمكن صياغة الفرض التالى:

"لايوجد تأثير للملكية العائلية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"

٤/٣/٧ العلاقة بين الملكية الاجنبية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

تشير ملكية الاجانب إلى نسبة الأسهم المملوكة من قبل الاجانب إلى اجمالى الاسهم ، وفيما يتعلق بمدى تأثير هيكل الملكية الاجنبية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فى الأدب المحاسبى فقد تباين هذا التأثير بين التأثير الإيجابى وعدم وجود تأثير فى بعض الأحيان ، حيث أشارت بعض الدراسات على سبيل المثال دراسة (OH, et al ,2011,pp283-) إلى وجود تأثير إيجابى لملكية الاجانب على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، بينما أشارت دراسة (Sufian and Zhan ,2013,pp 901-909) إلى عدم وجود تأثير لملكية الأجانب على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وفى ضوء ماسبق يمكن صياغة الفرض التالى:

"لايوجد تأثير للملكية الأجنبية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"

٥/٣/٧ العلاقة بين مدى تركيز أو تشتت الملكية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية

اجتماعية:

تشير درجة تركيز الملكية إلى نسبة ملكية كبار المستثمرين والتي تزيد عن ٥% ، أما فيما يتعلق بتشتت الملكية فتشير إلى نسبة التداول الحر لأسهم الشركة وذلك بقسمة الأسهم التى يتم

تداولها بشكل حر في البورصة على عدد الأسهم الكلية للشركة ، وفيما يتعلق بمدى تأثير درجة تركيز أو تشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، أشارت بعض الدراسات على سبيل المثال دراسة (Sufian and Zhan ,2013,pp 901-909) إلى وجود أثر إيجابي لتركز الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، كما أشارت دراسة (Kilic et al ,2015, pp357-374) أيضاً إلى وجود أثر إيجابي تشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ويرى الباحث أن مدى تأثير درجة تركيز أو تشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يختلف باختلاف الفئة التي تتركز في يديها الملكية ، بمعنى هل يكون تركيز الملكية في أيدي أفراد أم مؤسسات أم عائلات أم اجانب ، وبناءً على ذلك يكون هناك تأثيرات مختلفة .

وفي ضوء ماسبق يمكن صياغة الفرض التالي:

"لايوجد تأثير لدرجة تركيز أو تشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"

وبعد أن تعرفنا على العلاقة بين الانماط المختلفة لهيكل الملكية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الأدب المحاسبي ، يبقى السؤال إلى أي مدى يكون تأثير الأنماط المختلفة لهيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مصر ؟

ويمكن الإجابة على هذا التساؤل في القسم القادم والمتعلقة بالدراسة التطبيقية لأثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مصر.

القسم الرابع

دراسة تطبيقية لأثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية

الاجتماعية

مقدمة:

تهدف الدراسة التطبيقية الى اختبار وتحليل الفروض المتعلقة بمدى وجود تاثير لهيكل ملكية الشركات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة فى المؤشر المصرى للمسؤولية الاجتماعية ، ولتحقيق أهداف تلك الدراسة التطبيقية يمكن تناولها على النحو التالى:

- منهجية الدراسة التطبيقية.
- مناقشة نتائج التحليل الاحصائى واختبار وتحليل الفروض.

١/٤ منهجية الدراسة التطبيقية:

يتناول هذا الجزء الخطوات المنهجية المتبعة لاجراء تلك الدراسة التطبيقية، حيث توضح لنا ، دوافع الاهتمام بالعلاقة بين متغيرات البحث، مجتمع البحث والعينة المستخدمة ، مصادر الحصول على البيانات ، متغيرات البحث ، الأساليب الاحصائية المستخدمة ، ويمكن تناول ذلك على النحو التالى:

١/١/٤ : دوافع الاهتمام بالعلاقة بين متغيرات البحث :

يعتبر تردى الازواج الاقتصادية فى البيئة المصرية خاصة بعد ثورة الخامس والعشرون من يناير والذى قد يكون أحد أسبابه عدم الاستقرار السياسى أحد الدوافع الرئيسية التى دفعت الباحث للبحث عن أحد الآليات التى يمكن أن تساهم فى تحقيق التنمية الاجتماعية فى مصر من خلال العمل على تدعيم الشركات المصرية لمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع ، حيث ازداد الاهتمام فى الآونة الأخيرة من قبل العديد من الجهات سواء المستثمرين أو المقرضين أو غيرهم من الجهات الاخرى عند اتخاذ قراراتهم بمدى قيام الشركات بالحفاظ على البيئة والمشاركات الاجتماعية تجاه المجتمع الموجوده به .

ولقد أثرت هذه التغيرات السياسية وبخاصة بعد ثورة الخامس والعشرون من يناير على شكل هيكل الملكية للشركات فى البيئة المصرية، حيث شملت هذه التغيرات دخول بعض الفئات الاستثمارية ، وخروج بعض الفئات الأخرى ، مما دفع الباحث للاهتمام بمدى تأثير هذه الانماط المختلفة من الملكية على دعم الشركات لمسئوليتها الاجتماعية.

٢/١/٤: مجتمع وعينة البحث ومصادر البيانات :

يتمثل مجتمع البحث فى الشركات المدرجة فى المؤشر المصرى للمسئولية الاجتماعية وعددها ٣٠ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٣، باستثناء عام ٢٠١١ نظرا لعدم وجود حالة من الاستقرار السياسى والاقتصادى فى هذا العام بسبب أحداث ثورة ٢٥ يناير ، حيث تغطى هذه الفترة عامين قبل الثورة وعامين بعد الثورة مما يعكس تطور الأداء الاجتماعى خلال هذه الفترة ، وقد تم اختيار عينة حكمية مكون من ٨ شركات وهى الشركات غير المالية المستمرة فى المؤشر منذ عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٣ ، ويتوافر عنها بيانات كاملة عن هيكل الملكية ، حيث تعتبر هذه الشركات أكثر الشركات حافظت على أدائها الاجتماعى واستمرارها بالمؤشر خلال تلك الفترة ، وقد يعطى ذلك دلالات هامة فى التحليل .

والجدول التالى يوضح عينة الدراسة التى تم اختيارها:

م	اسم الشركة	القطاع الذى تنتمى له الشركة
1	ايجترانس	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
2	المصرية للاتصالات	اتصالات
3	راية القابضة	تكنولوجيا
4	العز للحديد والصلب	موارد اساسية
5	طلعت مصطفى	عقارات
6	اوراسكوم تليكوم	اتصالات
7	سيدى كرير للبتروكيماويات	كيماويات
8	السادس من أكتوبر للاستثمار والتنمية-سوديك	عقارات

وقد تم تجميع بيانات الدراسة التطبيقية من المصادر التالية:

١- التقارير المالية للشركات بما فيها هيكل الملكية لهذه الشركات ، وتم الحصول على هذه البيانات من شركة مصر لنشر المعلومات للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٣ ، باستثناء عام ٢٠١١ .

٢- المواقع الالكترونية لشركات الدراسة.

٣- بيانات عن شركات المؤشر من الموقع الخاص بالمركز المصرى للمسئولية الاجتماعية التابع لهيئة الرقابة المالية www.ecrc.org.eg

٤- موقع مركز المديرين المصرى www.eiod.org

٥- موقع البورصة المصرية www.egx.com.eg

٣/١/٤: متغيرات البحث وطرق القياس

يمكن تناول متغيرات البحث وطرق قياسها على النحو التالي:

١/٣/١/٤ المتغير التابع : مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية :

يتناول البحث المسئولية الاجتماعية للشركات بمفهومها الواسع ، ويشتمل مفهوم المسئولية الاجتماعية بمفهومه الواسع وفقاً لتعريف (Carroll,1979,pp499) : تتضمن المسئولية الاجتماعية للشركات على أربعة ابعاد رئيسية وهى المسئولية الاقتصادية ، القانونية ، الاخلاقية ، التقديرية ، حيث تعكس هذه الابعاد رؤية متكاملة لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات.

ويعتمد الباحث فى قياس مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات على تقييم مؤشر (S&P/EGX ESG) للمسئولية الاجتماعية للشركات المصرية ، حيث يعكس ذلك التقييم أنشط ٣٠ شركة اجتماعيا ، ويرجع اختيار تقييم المسئولية الاجتماعية للشركات اعتمادا على ذلك المؤشر إلى:

- أن شركات عينة الدراسة هى الشركات المستمرة فى ذلك المؤشر ومن ثم فانه أفضل طريقة قياس تمثلها .

- كما أن طريقة قياس مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وفقاً لذلك المؤشر تمر بعدد من المراحل للحصول على أفضل تقييم للمسئولية الاجتماعية ، حيث يعتمد قياس

المسئولية الاجتماعية (S&P/EGX ESG) والذي تساهم فى تقييمه مؤسسة دولية مشهود لها بالريادة وهى مؤسسة استاندردز اند بورز على اجراء تحليل كمى وكيفى لمستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات ، كما أنه يأخذ فى الحسبان معايير السيولة ورأس المال السوقى.

- يعكس ذلك المؤشر مفهوم المسئولية الاجتماعية بمعناه الواسع ، حيث يركز ذلك المؤشر على كلاً من حوكمة الشركات والمسئولية البيئية والاجتماعية.
- تتم مراجعته سنوياً لتحديد مدى إلتزام الشركات بمسئولياتها الاجتماعية وحذف الشركات غير الملتزمة مما يعطى دلالة على جودة تقييم المسئولية الاجتماعية.

ونظراً لأن هذا المؤشر يعكس أفضل ٣٠ شركة من حيث المسئولية الاجتماعية حيث تأخذ هذه الشركات ترتيب من (١) الى (٣٠) حيث تشير القيمة الأقل إلى أفضل مستوى مسئولية اجتماعية ، ولأغراض التحليل سوف يعكس الباحث ذلك الترتيب بحيث تعكس القيمة الأعلى أفضل الشركات من حيث مسئوليتها الاجتماعية والقيمة الأقل تعنى الأسوء من حيث مسئوليتها الاجتماعية .

٢/٣/١/٤ المتغيرات المستقلة :

تشير المتغيرات المستقلة إلى الأنماط المختلفة لهيكل ملكية الشركات ويمكن تناول هذه المتغيرات كالتالى:

- **الملكية الإدارية** : تشير الملكية الادارية إلى نسبة الأسهم المملوكة بواسطة الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية داخل الشركة.
- **تركز ملكية الافراد**: تشير إلى نسبة الأفراد الذين يمتلكون نسبة ٥% فأكثر من الأسهم.
- **ملكية المؤسسات**: تشير إلى نسبة الأسهم المملوكة للمؤسسات سواء قطاع عام أو خاص إلى عدد الأسهم الكلية للشركة.
- **تشتت الملكية**: تشير إلى نسبة التداول الحر لاسهم الشركة وذلك بقسمة الأسهم التى يتم تداولها بشكل حر فى البورصة على عدد الأسهم الكلية للشركة.

تشير المتغيرات الرقابية إلى المتغيرات غير المرتبطة بأهداف الدراسة وفى نفس الوقت يكون لها تأثير على المتغير التابع ، ويتم إدخال هذه المتغيرات فى النموذج لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع ويتم استبعاد هذا التأثير لمعرفة التأثير الفعلى للمتغيرات المستقلة على التابع، ويمكن تناول أهم المتغيرات الرقابية على النحو التالى:

- **حجم الشركة:** أشارت عدد من الدراسات على سبيل المثال (OH et al, 2012, pp 63-74: Soliman et al, 2011, pp283-297) إلى ضرورة الأخذ فى الحسبان حجم الشركة كأحد المتغيرات الرقابية المؤثرة على مستوى الإفصاح على المسئولية الاجتماعية ، حيث يعتبر حجم الشركة أحد الخصائص الرئيسية التى تؤثر على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ، ويتم قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعى لاجمالى اصول الشركة.
- **الرافعة المالية:** أشارت عدد من الدراسات على سبيل المثال (OH et al, 2012, pp63-74: Soliman et al, 2011, pp283-297) إلى ضرورة الأخذ فى الحسبان الرافعة المالية للشركة كأحد المتغيرات الرقابية المؤثر على مستوى الإفصاح على المسئولية الاجتماعية ، حيث تشير الرافعة المالية إلى مدى اعتماد الشركة على الاقتراض فى تمويل اصولها ، ويتم قياسها بنسبة إجمالى الإلتزامات إلى إجمالى أصول السنة الحالى.
- **الأداء المالى:** أشارت عدد من الدراسات على سبيل المثال (OH et al, 2012, pp63-74: Soliman et al, 2011, pp283-297) إلى ضرورة الأخذ فى الحسبان الأداء المالى للشركات كأحد المتغيرات الرقابية المؤثر على مستوى الإفصاح على المسئولية الاجتماعية ، ، ويتم قياس الأداء المالى من خلال معد العائد على الأصول ، أى نسبة صافى الربح بعد الضرائب الى إجمالى الأصول.
- **عمر الشركة:** أشارت عدد من الدراسات على سبيل المثال (OH et al, 2012, pp63-74: Soliman et al, 2011, pp283-297) إلى ضرورة الأخذ فى الحسبان عمر الشركة كأحد المتغيرات الرقابية المؤثر على مستوى الإفصاح على المسئولية الاجتماعية ، حيث يعتبر عمر الشركة أحد الخصائص الرئيسية التى تؤثر

على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، ويشير عمر الشركة إلى فترة وجود الشركة منذ تاسيسها إلى السنة المراد قياس عمر الشركة فيها.

٤/١/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة :

تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، ومن أجل تحقيق هدف البحث واختبار فروضه تم الاعتماد على الأساليب الآتية :

١/٤/١/٤ الإحصاء الوصفي (**Descriptive Statics**):

وهي عبارة عن مجموعة من الأساليب التي تهتم بجمع البيانات وتنظيمها وتلخيصها ثم عرضها بطريقة واضحة على شكل جداول أو أشكال بيانية ، حيث تم الاعتماد على الأساليب التالية:

- **أساليب عرض البيانات (Measures Of Displaying Data):** تم الاعتماد على الجداول في طريقة عرض البيانات مما يساهم في توصيف الظاهرة محل الدراسة توظيفا جيداً.
- **مقاييس النزعة المركزية (Measures Of Central Tendency):** هي مقاييس عددية تستخدم لقياس موضع تركيز أو تجمع البيانات حول قيمة معينة ، ومن أهم هذه المقاييس التي تم الاعتماد عليها هي المتوسط الحسابي.
- **مقاييس التشتت (Measures Of Variation):** تستخدم مقاييس التشتت لقياس درجة تفرق أو تباعد أو اختلاف البيانات فيما بينها ، ومن أهم تلك المقاييس التي تم الاعتماد عليها هي كلاً من المدى ، التباين و الانحراف المعياري.

٢/٤/١/٤ **الإحصاء الاستدلالي (Inferential Statics):** وهي عبارة عن مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تستخدم بغرض تحليل بيانات ظاهرة (أو أكثر) وتفسيرها للتوصل إلى التنبؤ واتخاذ القرارات المناسبة ، وتستخدم هذه الأساليب في اختبار الفرضيات وتقدير المعالم، ولغرض تحقيق أهداف البحث تم استخدام الاختبارات التالية:

- **اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-wilk):** هو أحد الاختبارات الإحصائية التي تستخدم في تحديد مدى مسايرة البيانات للتوزيع الطبيعي.
- **تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) :** يستخدم تحليل الانحدار المتعدد من أجل تحديد أثر عدة متغيرات مستقلة كمية على متغير تابع ، حيث تم استخدام تحليل الانحدار بأسلوب Enter تحقيقاً لأهداف البحث.

٢/٤ مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفروض:

يتناول هذا الجزء مناقشة نتائج التحليل الإحصائي بما في ذلك الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات البحث، ثم اختبار وتحليل فروض البحث وذلك على النحو التالي:

١/٢/٤ الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات البحث :

تتولى الخصائص الإحصائية الوصفية عرض المعلومات الإحصائية الأساسية لمتغيرات البحث بالاعتماد على العديد من المؤشرات ومنها المتوسط الحسابي والمدى والانحراف المعياري ، ويوضح الجدول التالي (١/٤) الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات البحث على النحو التالي:

جدول (١/٤) الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات البحث

متغيرات البحث	رمز المتغير	عدد المشاهدات	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
الملكية الإدارية	X1	32	.000	.517	.05822	.114300
تركز ملكية الأفراد	X2	32	.0000	.6750	.084219	.1699686
ملكية المؤسسات	X3	32	.0020	.826	.484	.25981921
تشنت الملكية	X4	32	.1740	.6090	.411344	.1512704
الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	y	32	.0400	.9700	.619375	.2633646
حجم الشركة	x5	32	7.5090	10.7427	9.414118	1.0348960
الرافعة المالية	X6	32	.0863	2.1136	.540360	.4712555
الاداء المالي	X7	32	-.0589	1.1058	.065358	.1944902
عمر الشركة	X8	32	2.0000	40.0000	18.000000	10.6073620

المصدر : من إعداد الباحث وفق نتائج التحليل الإحصائي

ومن خلال الجدول السابق يتضح الآتي:

- تراوحت نسبة الملكية الإدارية للشركات محل الدراسة بين (٠%، ٥١%) حيث توجد شركات لا تمتلك فيها الإدارة العليا أي نسبة ملكية ، بينما كانت أعلى نسبة للملكية الإدارية ٥١% وهو ما يعنى وجود نسبة ملكية عالية للإدارة العليا فى بعض الشركات ، وتتركز بيانات الملكية الإدارية حول متوسط بلغ قيمته ٠.٥ ، وبلغ الانحراف المعياري لهذا المتغير ١.١ وهو ما يعنى وجود وجود درجة تشنت صغيره للبيانات حول متوسطها الحسابي .

- تراوحت نسبة تركيز ملكية الأفراد وهم نسبة الافراد الذين يمتلكون ٥% فأكثر للشركات محل الدراسة بين (٠% ، ٦٧%) حيث توجد شركات لا يوجد بها أفراد يمتلكون أسهم بنسبة أكبر من ٥% نسبة ملكية ، بينما يوجد بعض الشركات يوجد بعض الشركات بها تركيز لملكية الأفراد وهم كبار الملاك الذين يمتلكون أكثر من ٥% وفي بعض الشركات وصل مجموع ملكيتهم نسبة ٦٧% ، وتتركز بيانات درجة تركيز ملكية الأفراد حول متوسط بلغ قيمته ٠.٠٨ ، وبلغ الانحراف المعياري لهذا المتغير ٠.١٧ . وهو مايعنى وجود درجة تشتت صغيرة للبيانات حول متوسطها الحسابى .
- تراوحت نسبة ملكية المؤسسات للشركات محل الدراسة بين (٠.٠٠٢% ، ٨٣%) حيث توجد شركات بها نسبة صغيرة جدا لملكية المؤسسات لم تصل الى ١% ، بينما يوجد بعض الشركات يسيطر على ملكيتها عدد كبير من المستثمرين المؤسسات حيث بلغت أقصى قيمة شوهدت لذلك النوع من الملكية ٨٣% ، وتتركز بيانات ملكية المؤسسات حول متوسط بلغ قيمته ٠.٤٨٤ ، وبلغ الانحراف المعياري لهذا المتغير ٠.٢٦ . وهو مايعنى وجود وجود درجة تشتت متوسطة للبيانات حول متوسطها الحسابى.
- تراوحت نسبة تشتت الملكية وهى تعنى نسبة التداول الحر للشركات محل الدراسة بين (٠.١٧% ، ٦٠%) حيث بلغت أقل قيمة لنسبة التداول الحر للشركات والتي تعبر عن تشتت الملكية ٠.١٧% ، بينما بلغت أعلى قيمة لنسبة التداول الحر ٦٠% وتتركز بيانات نسبة التداول الحر حول متوسط بلغ قيمته ٠.٤١ ، وبلغ الانحراف المعياري لهذا المتغير ٠.١٥ . وهو مايعنى وجود وجود درجة تشتت صغيرة للبيانات حول متوسطها الحسابى.
- تراوح مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات محل الدراسة المدرجة فى مؤشر المسؤولية الاجتماعية المصرى وفقا لترتيبها فى المؤشر بين (٠.٠٤% ، ٩٧%) حيث بلغت أقل قيمة لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ٠.٠٤% ، بينما بلغت أعلى قيمة لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ٩٧% ، وتتركز بيانات مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حول متوسط بلغ قيمته ٠.٦٢ ، وبلغ الانحراف المعياري لهذا المتغير ٠.٢٦ . وهو مايعنى وجود وجود درجة تشتت صغيرة للبيانات حول متوسطها الحسابى.
- تراوحت قيم حجم الشركة للشركات محل الدراسة (٧.٥ ، ١٠.٧) حيث بلغت أقل قيمة لحجم الشركة ٧.٥ ، بينما بلغت أعلى قيمة ١٠.٧ ، وتتركز بيانات حجم الشركة حول

متوسط بلغ قيمته ٩.٤، وبلغ الانحراف المعياري لهذا المتغير ١.٠٣ وهو مايعنى وجود وجود درجة تشتت كبيره للبيانات حول متوسطها الحسابى.

- تراوحت قيم الرافعة المالية للشركات وهى عبارة عن نسبة إجمالى إلتزامات الشركة إلى إجمالى أصولها للشركات محل الدراسة بين (٠.٩ ، ٢.١١) حيث بلغت أقل قيمة للرافعة المالية ٠.٩ ، بينما بلغت أعلى قيمة ٢.١١ ، وتتركز بيانات الرافعة المالية للشركة حول متوسط بلغ قيمته ٥.٤، وبلغ الانحراف المعياري لهذا المتغير ٤.٧. وهو مايعنى وجود درجة تشتت متوسطة للبيانات حول متوسطها الحسابى.

- تراوحت قيم الأداء المالى للشركات للشركات محل الدراسة بين (-٠.٦ ، ١.١) حيث بلغت أقل قيمة للأداء المالى -٠.٦ ، بينما بلغت أعلى قيمة ١.١ ، وتتركز قيم الاداء المالى للشركات حول متوسط بلغ قيمته ٠.٧، وبلغ الانحراف المعياري لهذا المتغير ١.٩. وهو مايعنى وجود درجة تشتت صغيرة للبيانات حول متوسطها الحسابى.

- تراوح عمر الشركات محل الدراسة بين (٢، ٤٠) حيث بلغت أقل عمر للشركات شوهذ ٢، بينما بلغت أعلى قيمة لعمر الشركات ٤٠، وتتركز قيم عمر الشركات حول متوسط بلغ قيمته ١٨، وبلغ الانحراف المعياري لهذا المتغير ١٠.٦ وهو مايعنى وجود درجة تشتت كبيرة جدا للبيانات حول متوسطها الحسابى.

- يلاحظ أن أعلى نسبة ملكية شوهذت بين أنواع هياكل الملكية محل الدراسة هى ملكية المؤسسات حيث بلغت أعلى نسبة ملكية للشركات محل الدراسة ٨٣% ملكية مؤسسات ، بينما كانت أقل نسبة للملكية شوهذت ترجع للملكية الإدارية وتتركز ملكية الأفراد حيث بلغت أقل قيمة لهم صفر %.

٢/٢/٤ نتائج تحليل البيانات واختبار الفروض :

يتناول هذا الجزء مناقشة نتائج التحليل الاحصائى واختبار الفروض لدراسة أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات ، ويمكن تناول ذلك على النحو التالى:

١/٢/٢/٤ : أثر هيكل الملكية الإدارية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يتناول ذلك الجزء مناقشة وتحليل اختبار الفرض الأول للبحث لمعرفة مدى تأثير هيكل الملكية الإدارية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويمكن تناول ذلك كالتالي:

الفرض الأول: "لا يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "

الفرض البديل: "يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "

ويوضح الجدول التالي رقم (٢/٤) ملخصاً لتأثير هيكل الملكية الإدارية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ظل المتغيرات الرقابية المتمثلة في (حجم الشركة، الرافعة المالية، الأداء المالي، عمر الشركة) على النحو التالي:

جدول رقم(٢/٤) ملخصاً لتأثير الملكية الإدارية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

اسم المتغير	ترميز المتغير	معامل الانحدار	الخطا المعياري	قيمة بيتا Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى المعنوية
	ثابت الداله	١١.٠٢٤	٠.٥٨٣	-	١٨.٩١٨	٠.٠٠٠
هيكل الملكية الادارية	X1	-٤.١٩٣	١.٦٢٢	-٠.٤٦٣	٢.٥٨٥	٠.٠١٦
حجم الشركة	X5	٠.٨٠١	٠.٢٨٤	٠.٣٦٥	٢.٨١٨	٠.٠٠٩
الرافعة المالية	X6	-٠.٨٠٥	٠.٦٥٣	-٠.٢٠٥	١.٢٣٢	٠.٢٢٩
الاداء المالي	X7	٠.٠٧٢	٠.٥٠٥	٠.٠١٤	٠.١٤٣	٠.٨٨٧
عمر الشركة	X8	٠.٠٧٢	٠.١٠	٠.٧٤٣	٧.٢٥٨	٠.٠٠٠
الخصائص العامه للنموذج						
Enter Method		٠.٦٩٨	قيمة معامل التحديد			
		١٢.٠٣٦	قيمة ف المحسوبه			
		٢٦,٥	درجتى الحره			
		٠.٠٠٠	مستوى معنوية النموذج			

المصدر : من اعداد الباحث وفق نتائج التحليل الاحصائي

ومن الجدول السابق يتضح الاتى:

- تم التوصل إلى نموذج انحدار يتمتع باشتراطات السلامه الإحصائية حيث يعكس ذلك النموذج وجود تأثير سلبي معنوي للملكية الإدارية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث بلغ معامل التحديد ٠.٦٩٨ ، ومستوى معنويه للنموذج ٠.٠٠٠ ، وهي أقل من مستوى المعنويه الافتراضى البالغ ٠.٠٥ ، وجميعها مؤشرات تعكس قوة الدالة المتوصل إليها من وجهة النظر الإحصائية ، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل الاتى:

"يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للملكية الادارية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "

تفسير الباحث : يفسر الباحث ذلك التأثير السلبي للملكية الإدارية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فى ظل نظرية حوافز الإدارة ، حيث إنه كلما كان هناك انفصال بين الملكية والإدارة يكون هناك دافعاً لدى الإدارة لتحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لإرسال إشارات إلى المستثمرين والمجتمع لتمييز الإدارة وكفائتها فى إدارة الشركة للاحتفاظ بمناصبهم الإدارية العليا ومن ثم يكون ذلك دافعاً قوياً لتحسين أداء الشركة المالى والاجتماعى بالشكل الذى يرضى جميع الاطراف ، بينما فى ظل ازدواجية الملكية والإدارة قد لا يتوفر ذلك الدافع ويكون الاهتمام بالاداء المالى اكثر من الاداء الاجتماعى نظراً لسيطرتهم على نسبة من ملكية الشركة ومن ثم يكون الخوف على فقدان الوظائف الإدارية لهم اقل.

- يوجد تأثير معنوي إيجابى لحجم الشركة على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات .

تفسير الباحث: يرجع الباحث التأثير الإيجابى لحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتطوى على تكلفة لتحقيق تلك المسؤولية ، حيث يتوافر لدى الشركات الكبيرة القدرة على مواجهة هذه التكاليف لأن أرباحها تكون أكبر مقارنة بالشركات الصغيرة ، ومن ثم يزداد الدور الاجتماعى للشركات بزيادة حجم الشركة.

- يوجد تأثير إيجابي لعمر الشركات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تفسير الباحث: يرجع الباحث التأثير الإيجابي لعمر الشركة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إلى أن الشركات في بداية عملها تهتم أكثر بالاداء المالى نظراً لتحملها جانب كبير من التكاليف الثابتة لإنشاء الشركة كما أن الشركة لم تجنى ثماراً من إقامة المشروع ، وبناءً عليه يتوقع أن يتحسن الاداء المالى للشركة بمرور فترة على إنشائها ، ومن ثم تستطيع القيام بمسئوليتها الاجتماعية ، حيث إنه كلما زاد عمر الشركة فى ظل ارتفاع كفاءة تشغيل الشركة ينعكس ذلك على أرباح الشركة ومن ثم القيام بمسئوليتها الاجتماعية.

- بينما يوضح النموذج السابق عدم وجود تأثير لكلاً من الرافعه المالىة والاداء المالى على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

٢/٢/٢/٤ : أثر تركيز ملكية الأفراد على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يتناول ذلك الجزء مناقشة وتحليل اختبار الفرض الثانى للبحث لمعرفة مدى تأثير تركيز ملكية الأفراد على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويمكن تناول ذلك كالتالى:

الفرض الثانى : "لايوجد تأثير سلبى ذو دلالة إحصائية لتركيز ملكية الأفراد على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "

الفرض البديل: "يوجد تأثير سلبى ذو دلالة إحصائية لتركيز ملكية الأفراد على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "

ويوضح الجدول التالى رقم (٣/٤) ملخصاً لتأثير تركيز ملكية الأفراد على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فى ظل المتغيرات الرقابية المتمثلة فى (حجم الشركة، الرافعه المالىة، الاداء المالى، عمر الشركة) على النحو التالى:

جدول رقم (٣/٤) ملخصاً لتأثير تركيز ملكية الأفراد على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

اسم المتغير	ترميز المتغير	معامل الانحدار	الخطا المعياري	قيمة بيتا Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى المعنوية
	ثابت الداله	- .٧٤٧	.٥٢٠	-	١.٤٣٥ -	.١٦٣
تركز ملكية الافراد	X2	- ١.٢٧٥	.١٩٩	- .٨٢٣	٦.٤٢٢ -	.٠٠٠
حجم الشركة	X5	.١٤٣	.٠٤٨	.٥٦٢	٢.٩٥٩	.٠٠٦
الرافعة المالية	X6	- .٣٣٧	.٠٦٢	- .٦٠٢	٥.٤ -	.٠٠٠
الاداء المالى	X7	.١٦١	.١٣٧	.١١٩	١.١٧٥	.٢٥١
عمر الشركة	X8	.٠١٨	.٠٠٥	.٧١٧	٣.٤١٣	.٠٠٢
الخصائص العامه للنموذج						
Enter Method		قيمة معامل التحديد	.٧٣٩			
Enter Method		قيمة ف المحسوبه	١٤.٧٤٣			
Enter Method		درجتى الحريه	٢٦ ،٥			
Enter Method		مستوى معنوية النموذج	.٠٠٠			

المصدر : من اعداد الباحث وفق نتائج التحليل الاحصائى

ومن الجدول السابق يتضح الاتى:

- تم التوصل إلى نموذج انحدار يتمتع باشتراطات السلامة الاحصائية حيث يعكس ذلك النموذج وجود تأثير سلبى معنوى لتركز ملكية الأفراد على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث بلغ معامل التحديد .٧٣٩ ، ومستوى معنوية للنموذج .٠٠٠٠ ، وهى أقل من مستوى المعنوية الافتراضى البالغ .٠٥ ، وجميعها مؤشرات تعكس قوة الدالة المتوصل اليها من وجهة النظر الإحصائية ، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل الاتى :

"يوجد تأثير سلبى ذو دلالة إحصائية لتركز ملكية الأفراد على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "

تفسير الباحث : يفسر الباحث ذلك التأثير السلبى لتركز ملكية الأفراد على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إلى أن ذلك يرجع إلى تركز الملكية بشكل عام يشير إلى سيطرة عدد قليل من الملاك على ملكية الشركة ، ويرى الباحث أن مسائلة الادارة

أمام عدد قليل من الملاك يختلف عن مسائلة الإدارة فى حالة إتساع قاعدة الملكية ، حيث تكون مسائلة الإدارة أكبر فى ظل توسع هيكل الملكية مما يعطى دافعاً للإدارة لزيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لأنها تخاطب قاعدة عريضة من الملاك، وعلى العكس من ذلك تكون مسائلة الإدارة أقل فى ظل تركيز الملكية ومن ثم تكون مسئوليتها الاجتماعية أقل، كما يمكن إرجاع تلك النتيجة أيضاً إلى أن كبار الملاك من الأفراد يكون إهتمامهم أكبر بالاداء المالى وتعظيم الربح فى الاجل القصير ، مما يدفع الإدارة للسعى لتحقيق هذه الاهداف ومن ثم إهمال مسئوليتها الاجتماعية .

- يوجد تأثير معنوى إيجابى لحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات .

تفسير الباحث: يرجع الباحث التأثير الإيجابى لحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية إلى أن المسئولية الاجتماعية للشركات تتطوى على تكلفة لتحقيق تلك المسئولية ، حيث يتوافر لدى الشركات الكبيرة القدرة على مواجهة هذه التكاليف لان أرباحها تكون أكبر مقارنة بالشركات الصغيرة ، ومن ثم يزداد هذه الدور الاجتماعى للشركات بزيادة حجم الشركة.

- يوجد تأثير معنوى سلبى للرافعة المالية للشركة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات .

تفسير الباحث: تشير الرافعة المالية إلى مدى إعتماذ الشركة على الديون فى تمويل أصولها ويرجع الباحث التأثير السلبى للرافعة المالية للشركة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية إلى أن الشركات التى تزداد فيها نسبة التزامتها الكلية قصيرة وطويلة الأجل يكون إهتمامها الأساسى بكيفية مواجهة هذه الالتزامات وأعباء الديون ، وينعكس ذلك الإهتمام على انخفاض مسئوليتها الاجتماعية.

- يوجد تأثير إيجابى لعمر الشركات على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

تفسير الباحث: يرجع الباحث التأثير الإيجابى لعمر الشركة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية إلى أن الشركات فى بداية عملها تهتم أكثر بالاداء المالى نظراً لتحملها جانب كبير من التكاليف الثابتة لإنشاء الشركة كما أن الشركة لم تجنى ثماراً من إقامة المشروع ، وبناء عليه يتوقع أن يتحسن الاداء المالى للشركة بمرور فترة على

إنشائها ، ومن ثم تستطيع القيام بمسئوليتها الاجتماعية ، حيث إنه كلما زاد عمر الشركة فى ظل ارتفاع كفاءة تشغيل الشركة ينعكس ذلك على أرباح الشركة ومن ثم القيام بمسئوليتها الاجتماعية.

- بينما يوضح النموذج السابق عدم وجود تأثير للأداء المالى على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

٣/٢/٢/٤ : أثر ملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يتناول ذلك الجزء مناقشة وتحليل اختبار الفرض الثالث للبحث لمعرفة مدى تأثير ملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويمكن تناول ذلك كالتالى:

الفرض الثالث : "لايوجد تأثير إيجابى ذو دلالة إحصائية لملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "

الفرض البديل: "يوجد تأثير إيجابى ذو دلالة إحصائية لملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "

ويوضح الجدول التالى رقم (٤/٤) ملخصاً لتأثير ملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فى ظل المتغيرات الرقابية المتمثلة فى (حجم الشركة، الرافعه المالية، الاداء المالى، عمر الشركة) على النحو التالى:

جدول رقم (٤/٤) ملخصاً لتأثير ملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

اسم المتغير	ترميز المتغير	معامل الانحدار	الخطا المعياري	قيمة بيتا Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى المعنوية
	ثابت الداله	- .٠٧٧	.٤٠٤	-	.١٩٠	.٨٥٠
ملكية المؤسسات	X3	.٦٢٨	.٠٧٢	.٨١٠	٨.٧٨٤	.٠٠٠
حجم الشركة	X5	.٠٤٤	.٠٣٨	.١٧٣	١.١٦٥	.٢٥٥
الرافعة المالية	X6	- .١١٦	.٠٥٧	- .٢٠٧	٢.٠٢٥	.٠٥٣
الاداء المالى	X7	.٠٠٨	.١١١	.٠٠٦	.٠٦٨	.٩٤٦
عمر الشركة	X8	.٠٠١	.٠٠٤	.٠٣٣	.٢٣١	.٨١٩
Enter Method		الخصائص العامه للنموذج				
		قيمة معامل التحديد	.٧٩٠			
		قيمة ف المحسوبه	٢٥.٣٩٦			
		درجتى الحريه	٢٦,٥			
		مستوى معنوية النموذج	.٠٠٠			

المصدر : من اعداد الباحث وفق نتائج التحليل الاحصائى

ومن الجدول السابق يتضح الاتى:

- تم التوصل إلى نموذج إنحدار يتمتع باشتراطات السلامة الاحصائيه ، حيث يعكس ذلك النموذج وجود تأثير سلبى معنوى لتركز ملكية الأفراد على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث بلغ معامل التحديد .٧٩٠ ، ومستوى معنويه للنموذج .٠٠٠ ، وهى أقل من مستوى المعنوية الافتراضى البالغ .٠٥ ، وجميعها مؤشرات تعكس قوة الدالة المتوصل إليها من وجهة النظر الإحصائية ، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل الاتى :
- "يوجد تأثير إيجابى ذو دلالة إحصائية لملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "

تفسير الباحث : يفسر الباحث ذلك التأثير الإيجابى لملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إلى أن ذلك يرجع وجود علاقة متكاملة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وملكية المؤسسات ، حيث دائماً ماتركز المؤسسات على مدى استقرار الشركات واستمراريتها وتحقيق أرباح فى الاجل الطويل ، ولاشك ان قيام الشركة بمسئوليتها الاجتماعية يساهم فى جذب المستثمرين من المؤسسات سواء

القطاع الخاص أو العام للاستثمار فيها ، وينعكس ذلك على تحفيز الإدارة للقيام بمسئوليتها الاجتماعية لجذب المزيد من المستثمرين من المؤسسات ، كما أن وعى المستثمرين من المؤسسات بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات له دور كبير فى تحفيز الإدارة لزيادة مسئوليتها الاجتماعية ، كما أن ملكية القطاع الحكومى وهى جزء أساسى من الملكية المؤسسية لها دور كبير فى تحفيز الإدارة لزيادة مسئوليتها الاجتماعية من منظور سياسى .

- بينما يوضح النموذج السابق عدم وجود تأثير لكلاً حجم الشركة ، الرافعه المالية ، الاداء المالى وعمر الشركة فى ذلك النموذج.

٤/٢/٢/٤ : أثر تشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يتناول ذلك الجزء مناقشة وتحليل اختبار الفرض الرابع للبحث لمعرفة مدى تأثير درجة تشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويمكن تناول ذلك كالتالى:

الفرض الرابع : "لايوجد تأثير إيجابى ذو دلالة إحصائية لتشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "

الفرض البديل: "يوجد تأثير إيجابى ذو دلالة إحصائية لتشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "

ويوضح الجدول التالى رقم (٥/٤) ملخصاً لتأثير تشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فى ظل المتغيرات الرقابية المتمثلة فى (حجم الشركة،الرافعه المالية، الاداء المالى، عمر الشركة) على النحو التالى:

جدول رقم (٥/٤) أثر تشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

اسم المتغير	ترميز المتغير	معامل الانحدار	الخطا المعياري	قيمة Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى المعنوية
	ثابت الداله	- .٥١٣	.١٥١	-	٣.٣٩٧ -	.٠٠٢
نسبة التداول الحر	X4	١.٦٥٢	.٠٦١	.٩٤٩	٢٧.٠٦٦	.٠٠٠
حجم الشركة	X5	.٠٤٦	.٠١٤	.١٧٩	٣.٢٦٦	.٠٠٣
الرافعة المالية	X6	- .٠٥٢	.٠٢٢	- .٠٩٤	٢.٤١٧ -	.٠٢٣
الاداء المالى	X7	.٠٦٨	.٠٤١	.٠٥٠	١.٦٥٤	.١١٠
عمر الشركة	X8	.٠٠٣	.٠٠١	.١٠٦	٢.٠٠٨	.٠٥٥
Enter Method		الخصائص العامه للنموذج				
		قيمة معامل التحديد	.٧٧١			
		قيمة ف المحسوبة	٢١٩.٧٨٠			
		درجتى الحريه	٢٦ ،٥			
		مستوى معنوية النموذج	.٠٠٠			

المصدر : من اعداد الباحث وفق نتائج التحليل الاحصائى

ومن الجدول السابق يتضح الاتى:

- تم التوصل إلى نموذج إنحدار يتمتع باشتراطات السلامة الإحصائية حيث يعكس ذلك النموذج وجود تأثير إيجابى لتشتت الملكية (نسبة التداول الحر) على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث بلغ معامل التحديد .٧٧١ ، ومستوى معنويه للنموذج .٠٠٠٠ ، وهى أقل من مستوى المعنوية الافتراضى البالغ .٠٥ ، وجميعها مؤشرات تعكس قوة الدالة المتوصل إليها من وجهة النظر الاحصائية ، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل الاتى :

"يوجد تأثير إيجابى ذو دلالة إحصائية لتشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "

تفسير الباحث : يفسر الباحث ذلك التأثير الإيجابى لتشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إلى أن ذلك يرجع إلى تشتت الملكية بشكل عام يشير إلى سيطرة عدد كبير من الملاك على ملكية الشركة ، ويرى الباحث أن مسائلة الإدارة أمام عدد قليل من الملاك يختلف عن مسائلة الإدارة فى حالة اتساع قاعدة الملكية ، حيث تكون مسائلة الإدارة أكبر فى ظل توسع هيكل الملكية مما يعطى دافعاً للإدارة لزيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لأنها تخاطب قاعدة عريضة

من الملاك ، كما يفسر الباحث ذلك فى ضوء نظرية الوكالة حيث أنه فى ظل اتساع قادة الملكية تكون تكاليف الوكالة أكبر ومن ثم يؤدى زيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إلى تخفيض تكاليف الوكالة .

- يوجد تأثير إيجابى لحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات .

تفسير الباحث: يرجع الباحث التأثير الإيجابى لحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تنطوى على تكلفة لتحقيق تلك المسؤولية ، حيث يتوافر لدى الشركات الكبيرة القدرة على مواجهة هذه التكاليف لأن أرباحها تكون أكبر مقارنة بالشركات الصغيرة، ومن ثم يزداد الدور الاجتماعى للشركات بزيادة حجم الشركة.

- يوجد تأثير معنوى سلبى للرافعة المالية للشركة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات .

تفسير الباحث: تشير الرافعة المالية إلى مدى اعتماد الشركة على الديون فى تمويل أصولها ويرجع الباحث التأثير السلبى للرافعة المالية للشركة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إلى أن الشركات التى تزداد فيها نسبة التزامتها الكلية قصيرة وطويلة الأجل يكون اهتمامها الاساسى بكيفية مواجهة هذه الالتزامات وأعباء الديون ، وينعكس ذلك الاهتمام على انخفاض مسئوليتها الاجتماعية.

- بينما يوضح النموذج السابق عدم وجود تأثير للأداء المالى وعمر الشركة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية:

يتناول هذا الجزء أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ، والتوصيات ، والدراسات المستقبلية ، ويمكن تناول ذلك على النحو التالى:

أولاً نتائج الدراسة :

فى ضوء مشكلة البحث وأهدافه والاطار النظرى للبحث يمكن تناول أهم الدلات المستمدة من الإطار النظرى ونتائج الدراسة التطبيقية على النحو التالى:

دلالات نظرية:

فى ضوء الإطار النظرى لهذا البحث ، يستنتج الباحث الدلالات التالية:

- ١- زيادة الإهتمام فى الآونة الأخيرة بالمسئولية الاجتماعية للشركات فى كلاً من الدول المتقدمة والنامية .
- ٢- إن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات هو إفصاح طوعى وليس إلزامى، وينطوى على بعد اخلاقى.
- ٣- يتضمن مفهوم المسئولية الاجتماعية بمفهومه الواسع العديد من المجالات مثل الحوكمة والبيئة والعاملين والحفاظ على الموارد الطبيعية والمسئولية الاجتماعية ، ومن ثم يجب التأكيد على ان الإفصاح البيئى هو جزء من المسئولية الاجتماعية.
- ٤- تختلف دوافع ورغبات الإدارة فى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.
- ٥- تتكبد الشركات مزيداً من التكاليف المباشرة والغير مباشرة فى سبيل تحقيق مسئوليتها الاجتماعية .
- ٦- تحقق الشركات العديد من المنافع نتيجة لتحقيق مسئوليتها الاجتماعية على سبيل المثال تدعيم المركز التنافسى ، تخفيض تكلفة التمويل ، تحقيق وفورات ضريبية.
- ٧- يتضمن المؤشر المصرى للمسئولية الاجتماعية المفهوم الواسع للمسئولية الاجتماعية حيث يشتمل على كلاً من آليات الحوكمة ، المسئولية البيئية والاجتماعية للشركات.

نتائج الدراسة التطبيقية:

توصلت الدراسة التطبيقية إلى مجموعة النتائج التالية:

- ١- وجود تأثير سلبى ذو دلالة إحصائية للملكية الادارية على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

- ٢- وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لتركز ملكية الأفراد على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ٣- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لملكية المؤسسات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ٤- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لتشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

التوصيات:

- ١- زيادة وعي المستثمرين بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات بحيث تمثل بعداً أساسياً في اتخاذ القرارات الاستثمارية مما يساهم في تشجيع الشركات في زيادة مسؤوليتها الاجتماعية.
- ٢- وضع حدود لنسب الملكية الإدارية في الشركات والعمل على تقليل هذه النسبة نظراً لتأثيرها السلبي على المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ٣- وضع حدود لتركز ملكية الأفراد في الشركات مع محاولة التقليل من تركيز الملكية في يد الأفراد نظراً لتأثيرها السلبي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- ٤- العمل على زيادة نسبة ملكية المستثمرين من المؤسسات من خلال قيام هيئة سوق المال بتقديم العديد من الحوافز والتسهيلات لزيادة نسبة المستثمرين من المؤسسات في البورصة المصرية نظراً لتأثيرها الإيجابي على المسؤولية الاجتماعية.
- ٥- تشجيع الشركات على توسيع قاعدة الملكية من خلال زيادة نسبة الأسهم المطروحة للتداول في البورصة المصرية لماله من تأثير إيجابي على المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ٦- أن تقوم الدولة بتقديم المزيد من التسهيلات والمزايا للشركات التي تقوم بمسئوليتها الاجتماعية مما يساهم في دعم التنمية الاجتماعية في مصر.

الدراسات المستقبلية:

تفتح هذه الدراسة الآفاق لإجراء مزيد من الدراسات المستقبلية على سبيل المثال:

- ١- دراسة أثر الأنواع الأخرى من هيكل الملكية التي لم يتناولها البحث مثل الملكية العائلية والملكية الأجنبية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- ٢- أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ٣- أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على تكلفة الاقتراض.
- ٤- دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تخفيض تكاليف الوكالة.
- ٥- أثر مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على هيكل ملكية الشركات.
- ٦- أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتطبيق على القطاع المالي.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- ١- إسماعيل، السيدة عبدالفتاح عبدالسلام. (٢٠٠٤). "العلاقة بين هيكل الملكية والأداء والهيكل المالي في البنوك التجارية المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، ص ص ١٧٥-٢١٤.
- ٢- اصميده، خالد ابوراوى ميلاد، و محمد، دعاء عبدالرحيم. (٢٠١٢). "دور الإفصاح الاختياري في ترشيد قرارات المستثمرين -دراسه تطبيقيه على سوق الاوراق المالية الليبي"، المجله العلميه للبحوث والدراسات التجاريه، جامعة حلوان، العدد الثالث، الجزء الثاني، ص ص ١٣-٧١.
- ٣- جربوع، يوسف محمود. (٢٠٠٧). "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة : دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء اقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمه العامه في قطاع غزة -فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية - شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين، مج ١٥، ع ١٤، ص ص ٤٤-١.
- ٤- جمعة، هوام، وفاطمة، بن العايش. (٢٠١٦). " دور القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لتحقيق تنمية مستدامة : نموذج مقترح"، مجلة رماح للبحوث والدراسات - مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح - الأردن، عدد ١٩، ص ص ٩-٣٨.
- ٥- الخيال، توفيق بن عبد المحسن، و مفتي، محمد حسن علي. (٢٠٠٣). " أهمية الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية في التقارير المالية المنشورة في المملكة العربية السعودية"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد ٧، العدد ٢، ص ص ٢٥٣-٢٩٤.
- ٦- الخيال، توفيق عبدالمحسن. (٢٠٠٩). "الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي"، المجله العلميه للاقتصاد والتجاره، كلية التجاره، جامعة عين شمس، العدد الثالث، يولييه، ص ص ١٠٥-١٥٦.
- ٧- الرفاعي، مزنة عبداللطيف. (٢٠١٥). "تقييم مستويات القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات الصناعية السورية : دراسة ميدانية"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية والإدارية، مجلد ١٦، العدد الاول، ص ص ١٢٣-١٥٥.
- ٨- سعد الدين، إيمان محمد. (٢٠١٢). "دراسة أثر الملكية العائلية على الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية المنشوره للشركات المساهمة المصرية"، مجلة المحاسبه المصريه، كلية التجاره، جامعة القاهر، العدد الثالث، ١٤٥-١٩٦.

٩- سعد الدين، إيمان محمد. (٢٠١٣). " خصائص الشركات كمحددات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية "، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثالث ، ص ص ٤٠٨-٤٨٢ .

١٠- عسيري، عبدالله بن علي. (٢٠١١). " إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية : دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، مجلد ٣٣ ، العدد الثاني ، ص ص ١٧٥-٢١١ .

١١- عفيفي ، هلال عبدالفتاح السيد. (٢٠١١). " العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، مجلة التجارة والتمويل - كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد الثاني ، ص ص ١٥٧-٢٤٣ .

١٢- العنزي، سعد. (٢٠٠٧). "محاولة جاده لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الاداره والاقتصاد ، جامعة بغداد، المجلد ١٣ ، العدد ٤٨ ، ص ص ١-١٥ .

١٣- مارق، سعد محمد. (٢٠٠٩). " قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشوره للشركات المساهمه السعوديه "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإداره-السعوديه، مجلد ٢٣ ، عدد ١ ، ص ص ١٣١-١٧٤ .

١٤- مصطفى، محمد عبده محمد. (٢٠٠٩). " تأثير هيكل الملكية على أداء الشركات الاماراتية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - ٤٤ ، ص ص ٢٧٣-٢٨٩ .

١٥- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم. (٢٠١٤). " محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على أداء وسمعة البموك في البيئة المصرية دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الرابع ، ص ص ١-٨١ .

١٦- يوسف، حنان محمد إسماعيل. (٢٠١٦). " العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات و أدائها المالي - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات "، مجلة الفكرة المحاسبية ، مجلد ٢٠ ، العدد الاول ، ص ص ٣٥٣-٣٩٦ .

- 1- Abdel Razek ,M.(2014)." The Association between Corporate Social Responsibility Disclosure and Corporate Governance – A Survey of Egypt", *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.5, No.1,pp 93-98.
- 2- Abobakr,M., and Elgiziry, K.(2016)."The Effect Of Board Characteristics and Ownership Structure On The Corporate Financial Leverage", *Accounting and Finance Research*, Vol.5,No 1, pp 1-14.
- 3- Al-Ghamdi ,M., and Rhodes,M.(2015)." Family Ownership, Corporate Governance and Performance: Evidence from Saudi Arabia" *International Journal of Economics and Finance* ; Vol. 7, No. 2,pp 78-89.
- 4- Alshannag,F.,Basah, M., and Khairi,K.(2016)."The level of Corporate Social Responsibility Disclosure in Jordon " *International Journal of Accounting Research*, (IJAR) Vol. 2, No. 12, pp50-64.
- 5- Carroll , A.(1979)." A Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Performance", *The Academy of Management Review*, Vol. 4, No., pp. 497-505.
- 6- Darus, F., Hamzah,E., and Yusoff,H.(2013)." CSR Web Reporting: The Influence of Ownership Structure and Mimetic Isomorphism",*Procedia Economics and Financ*, Volume 7,pp 236-242.
- 7- De Klerk, M., Villiers ,C., and Staden ,C. (2015)." The influence of corporate social responsibility disclosure on share prices Evidence from the United Kingdom ", *Pacific Accounting Review*, Vol. 27 Iss 2 pp. 208 – 228.
- 8- Ghazali, N.A.(2007),"Ownership structure and corporate social responsibility disclosure: some Malaysian evidence", *The international journal of business in society*, Vol. 7 ,Iss 3, 3 pp. 251 – 266.
- 9- Gu ,F.,and Li ,J.(2007)." The Credibility of Voluntary Disclosure and Insider Stock Transactions", *Journal of Accounting Research*, Vol. 45, No. 4 ,September, pp771-810.
- 10- Habbash ,M. (2016)."Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: evidence from Saudi Arabia ", *Social Responsibility Journal*, Vol. 12 Iss 4 pp. 740 – 754.
- 11- Hu, Y., Zhu, Y. and Hu, Y. (2016)." Does ownership type matter for corporate social responsibility disclosure: Evidence from China",

- Global Conference on Business and Finance Proceedings**, Volume 11, NO 1 , pp183-197.
- 12- Juhmani ,O.(2013)." Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Bahrain", **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol. 3, No. 2,pp 133-148.
 - 13- Kansal ,M., Joshi b,M., and Batra,G.(2014)." Determinants of corporate social responsibility disclosures: Evidence from India" **Advances in Accounting**, Volume 30, Issue 1, pp 217–229 .
 - 14- Kiliç,M., Kuzey,C., and Uyar , A. (2015)." The impact of ownership and board structure on Corporate Social Responsibility (CSR) reporting in the Turkish banking industry", **The international journal of business in society**, Volume: 15 Issue: 3, pp. 357 – 374.
 - 15- Oh ,W., Chang ,Y., and Martynov, A.(2011)." The Effect of Ownership Structure on Corporate Social Responsibility: Empirical Evidence from Korea", **Journal of Business Ethics**, Volume 104, Issue 2, pp 283–297.
 - 16- Peak ,S., Xiao ,Q., Lee ,S., and Song ,H.(2013)." Does managerial ownership affect different corporate social responsibility dimensions? An empirical examination of U.S. publicly traded hospitality firms", **International Journal of Hospitality Management** , Volume 34, September, pp 423–433.
 - 17- Qu,R. (2007),"Corporate social responsibility in China Impact of regulations, market orientation and ownership structure", **Chinese Management Studies**, Vol. 1 Iss 3 pp. 198 – 207.
 - 18- Rees,W., and Rodionova ,T.(2015)." The Influence of Family Ownership on Corporate Social Responsibility: An International Analysis of Publicly Listed", **Corporate Governance: An International Review** ,vol 23, issue 3, pp184-202.
 - 19- Soliman,M.,Bahaaeldin ,M., and Sakr ,A.(2012)."Ownership Structure And Corporate Social Responsibility (CSR):An Empirical Study Of The Listed Companies In Egypt" **The International Journal Of Social Science**,Vol.5,No.1,pp 63-74.
 - 20- Sufian ,M., and Zhan,M.(2013)." Ownership Structure and Corporate Social Responsibility Disclosure in Bangladesh", **International Journal of Economics and Financial Issues** , Vol. 3 , No. 4, pp901-909.
 - 21- Uwalomwa ,U.(2011)." An Examination of the Relationship between Management Ownership and Corporate Social Responsibility Disclosure: A Study of Selected Firms in Nigeria", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol 2, No 6,pp23-30.

- 22- Wahba ,H. and Elsayed ,K.(2015). "The mediating effect of financial performance on the relationship between social responsibility and ownership structure", ***Future Business Journal***, Volume 1, Issues 1–2 , pp 1-12.